



المؤتمر العلمي السادس عشر للجمعية العربية
للبحوث الاقتصادية
"تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في
مواجهة الأزمات"

" التكامل الاقتصادي العربي من ضرورات المستقبل "

إسم المتحدث

الأستاذ الدكتور / عبد الحميد الزقلعي

بالتعاون مع
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل
البحري

والمعهد العربي للتخطيط

1-2 أكتوبر/ تشرين أول 2022

مدينة العلمين الجديدة - جمهورية مصر العربية

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
المؤتمر العلمي للجمعية (16)- العلمين الجديدة 1-2 اكتوبر 2022

عبد الحميد محفوظ الزقالي

التكامل الإقتصادي العربي
من ضرورات المستقبل

الصفحة	المحتويات
2	المقدمة
3	الفصل الأول: نقد التجارب العربية في مجالات التعاون والتكامل الاقتصادي
16	الفصل الثاني: مشروع التكامل الاقتصادي العربي الجديد
36	الفصل الثالث: تعزيز القدرة علي مواجهة الأزمات
43	أهم المراجع

مقدمة

يأتي اعداد وتقديم هذه الورقة تلبية لدعوة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية للمشاركة في المؤتمر العلمي السادي عشر لها، الذي يعقد في مدينة العلمين الجديدة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 1-2 اكتوبر 2022، وموضوعه الرئيس تعزيز قدرات الاقتصادات العربية لمواجهة الأزمات.

ولما كان التكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية هو بطبيعته يؤدي الي تعزيز وتقوية مناعة الاقتصادات العربية علي مواجهة الأزمات علي المدى الطويل، من خلال فتح الأفاق واطلاق الطاقات لاستثمار الموارد المتاحة علي نحو أكثر كفاءة وجدوى، منتجا من خلال اطلاق حريات التبادل السلعي والخدمي وانتقال الخبرات والأيدي العاملة ورؤوس الاموال، تدفقات أكبر من السلع والخدمات وتشغلا أعلى للموارد البشرية والخبرات واليد العاملة، وذلك مع توسيع مجالات الاستثمار والنشاط الاقتصادي والتنقل وتحسين مناخ الاستثمار وتقوية المركز التفاوضي للمجموعة وتحقيق تنسيق أعمق للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والآثار المضافة لذلك. كل ما سبق يؤدي الي زيادة الانتاج وتنويعه وتحسين الدخل ومستويات المعيشة وتفعيل المزايا النسبية وتطوير البني التحتية، وهو ما يعني تفعيل عوامل الانتاج بصورة أفضل وأجدي . كما أن وجود تكتل ما يعني العمل معا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وحل الأزمات ومواجهتها لتحقيق هذا الهدف. ومن المفهوم أن جل هذه المنافع يقابلها تضحيات والتزامات ينبغي علي مشروع التكامل تحقيق التوازن بينهما.

وستتضمن هذه الورقة ثلاثة جوانب ، أخذنا في الاعتبار تقدير معدها لعلم وخبرات الحضور المشاركون في المؤتمر، في الفصول الثلاثة التالية:

أولا نقد التجارب العربية في مجالات التعاون والتكامل الاقتصادي

ثانيا مشروع التكامل الاقتصادي العربي الجديد

ثالثا تعزيز القدرة علي مواجهة الأزمات

ومن الجدير بالذكر أن الورقة المطروحة هي مستوحاة من كتاب جاري اعداده من قبل مقدم الورقة ، ويأمل أن يكون منشورا ومتاحا مع نهاية هذا العام أو بداية العام القادم. ويعكس ما في الكتاب أو هذه الورقة قناعة الكاتب التامة بضرورة وأهمية التكامل الاقتصادي العربي لمستقبل بلادنا العربية وأجيالها ، وستجدون أن الورقة المطروحة تنتهي بهذه المقولة "ان التكامل الاقتصادي العربي ليس موضوعا اختياريا لحكومات الدول العربية، بل ان ترك هذا الخيار الأوحده قد يكون تفریطا في مستقبل الدول العربية"

الفصل الأول

نقد التجارب العربية في مجالات التعاون والتكامل الإقتصادي

1. التعاون وتدعيم الإستقلال

عندما أسست الجامعة العربية (الجامعة) في 22 مارس 1945 في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان أغلب الدول العربية محتلة وتحت الإستعمار بكل ما تعنيه الكلمة من تبعية وتخلف إقتصادي وإجتماعي، ولا تبعد الدول القليلة التي كانت قد نالت استقلالها عن هذه الأوضاع ، فهي جميعها كانت حديثة العهد ضعيفة البنين تتبع بشكل أو آخر مباشرة أو غير مباشرة المستعمر السابق. فمجمال الأوضاع العربية كانت سيئة، بعد عهود طويلة من الإستعمار والضعف والتخلف.

وحتى بعدها عندما توالى الإستقلال الرسمي للدول العربية إستمرت الدول العربية في عداد الدول النامية ضعيفة البنين إقتصاديا وإجتماعيا، وتعاني من الثالوث المشهور "الفقر والجهل والمرض".

ومن الطبيعي أن ينصب جهد الدول حديثة العهد بالإستقلال وتوجهها تجاه تدعيم أواصر الدولة الحديثة وكل ما يمت لإستقلالها وتدعيم كيانها بصلة، وهذا أحد العناصر المهمة التي أثرت فيما بعد على جهود التكامل الإقتصادي سلبا كما سنري فيما بعد. فالدول حديثة الإستقلال يتعاطم لديها مفهوم "السيادة" والحفاظ عليه تاما غير منقوص، بينما قرارات التكامل واتفاقياتها في مراحل معينة ومختلفة، يفترض أن تكون قرارات فوق وطنية، وتتداخل وتصطدم بالقرارات وحتى بالمصالح الوطنية احيانا. ومن هنا تنشأ حالة يمكن تسميتها بالإنقسام في الأهداف، وهي حالة تعمل في إتجاه التكامل الإقتصادي لأن القناعة الداخلية لدى عامة الناس والمسؤولين أن ذلك التكامل لمصلحة دولنا العربية في الأمد البعيد وتعزيز قوتها ومناعتها، ولكن في الوقت نفسه يجب أن نحافظ علي القرار السيادي الوطني والمصالح الوطنية وعدم المساس بها، وهذه هي "المعضلة" وما إتسمت به كثير من توجيهات المعنيين بالشؤون السياسية والإقتصادية إبان مراحل إعداد وتنفيذ إتفاقيات التكامل في القطاعات والنشاطات المختلفة.

فمن الطبيعي أن إقليما يحوي 22 دولة أن تتقاطع فيه أحيانا مصالح هذه الدول، وقد تتنافس، وقد تؤثر وتتأثر بمراحل التكامل وإطلاق حريات عوامل الإنتاج ، فكيف يمكن تنسيق هذا التقاطع والتنافس، وتلافي أو التقليل من الآثار السلبية والسيئة على بعض الأطراف. هذا ما يشير إلى أن عملية التكامل عمية معقدة وطويلة الأجل، يجب أخذها بالتدرج، وبالعلم والتحاور والترتيب في شؤون كثيرة مثل التبادل السلعي، الإنتاج، النقد الأجنبي ، أسعار الصرف، الشؤون المالية ، التعويض ، و تنسيق الخطط والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

2. قواعد الالتزام بالقرارات

أسست جامعة الدول العربية كأول جهاز قومي معني بالتعاون بين دولها تدعيماً لإستقلالها. فقد جاءت المادة الثانية من ميثاق الجامعة لتحديد أن الغرض منها هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها بحسب نظم كل دولة فيها وأحوالها. وكان من أهم مجالات التعاون الشؤون الاقتصادية والمالية والتي منها التبادل التجاري، الجمارك، العملة، الزراعة، الصناعة، النقل والمواصلات، الثقافة، الجنسية والجوازات والتأثيرات، تنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين، الشؤون الإجتماعية والصحية . وللجامعة "مجلس" تمثل فيه الدول المشاركة، ولكل منها صوت واحد، وما يقرره هذا المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول الأعضاء في الجامعة، وما يقرر بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله، وفي الحالتين يكون تنفيذ قرارات المجلس في كل دولة عربية وفقاً لنظمها. وقد حددت هذه الأسس نطاق العمل العربي وبذلك كانت السلطة العليا من الناحية العملية، في هذا العمل هي للدولة الوطنية ذاتها وما تختار وما تقرّر الموافقة عليه وتطبيقه وفق نظمها.

ولكي نكون منصفين، فإن الأمانة العامة للجامعة، وفي إطار هذه القواعد، لا تلام ولا تحاسب علي عدم الوصول إلى التكامل والوحدة الإقتصاديتين، فهي محكومة في تنفيذ القرارات في إطار القواعد السابقة الذكر، فهي سكرتارية تنفذ ما يطلب منها في حدود ما يقرر ولا تستطيع تجاوز ذلك، بل أن أعضاء هذه الأمانة في النهاية هم موظفون لدى الدول المشكلة لهذه الجامعة، ولكنهم في ذات الوقت مسئولون عن الأداء بكفاءة ونظام وجودة ومحاسبون عن ذلك.

وكانت القمم العربية تتعقد لمواجهة مصائب وأزمات حادة يواجهها الوطن العربي (مثل العدوان الثلاثي 1956، وتحويل العدوالصهيوني لنهر الاردن 1964، وغزو دولة الكويت 1990) أو لحل خلافات تنشأ بين دولة عربية وأخرى بهدف إحتوائها. ومن أهم ما أكدت عليه القمم العربية " تحرير فلسطين من الإستعمار الصهيوني"، ودعم التعاون الإقتصادي العربي بوصفه أساس القوة والتقدم العربيين.

3. المجلس الاقتصادي والاتفاقيات

أضيف التعاون الإقتصادي إلى معاهدة "الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي 1950، وعهد بذلك إلى المجلس الإقتصادي العربي الذي أوكل آلية التعاون وتنفيذ أهدافه، والذي تحول وتوسع في عام 1977 ليصبح المجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي، ويشمل في إختصاصاته إنشاء المنظمات العربية والإشراف عليها ومتابعتها.

ومن أهم أعمال هذا المجلس، في تقديري، إقامة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، إذ يمثل ذلك بداية الرغبة والتوجه نحو التكامل والوحدة الإقتصاديتين. إذ تضمنت إتفاقية الوحدة تحقيق الحريات المعروفة: إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، تبادل البضائع والمنتجات ، الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي، النقل والترانزيت وإستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية، والتملك والإيضاء والإرث.

ففي التجارب العربية، على سبيل المثال، تكررت المحاولة لذات الأهداف، ولم تبلغها بالكامل، فمن إتفاقية التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، ثم إلى إتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري فيما بين الدول العربية، ثم إلى منطقة التجارة العربية الكبرى. فالتحسن قليل، والغاية في إطلاق الحريات بدون قيود لم يتم بلوغها، مع كثرة الإستثناءات التي تكاد تلغي الهدف المنشود. فإتفاقية التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت إنضمت لها بعض الدول العربية فقط ، وإتفاقية السوق العربية المشتركة، ولأنها منبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية، فإن عشر دول عربية فقط هي المنضمة إليها، وحتى منطقة التجارة العربية الكبرى التي جاءت لتعالج مثالب التجارب السابقة، بقيت كل من الجزائر وجيبوتي والقمر خارجها. وحتى الصندوق التعويضي الذي أنشأ في إطار السوق المشتركة، برغم أن فكرته صحيحة في تعويض الدول الأقل نموا وحظا، في مراحل التكامل المختلفة جراء إنخفاض إيرادات الرسوم الجمركية لديها وشدة المنافسة التي قد تلقاها منتجاتها التصديرية، فإن هذا الصندوق لم يكتب له التواجد والعمل بسبب غياب مصادر التمويل المناسبة.

كما فشلت التجارب الجزئية ومنها التجارب السورية اللبنانية، والمصرية السورية، وإتحاد الجمهوريات العربية، وتعثرت تجربة المغرب العربي الكبير بسبب مشكلة الصحراء الغربية. ومن الجدير بالذكر هنا نجاح تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة التي ضمت عدة إمارات في دولة واحدة، كما أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية حقق جزئيا بعض التقدم وإن لم يبلغ مبتغاة ولكنه مازال قائما ويجتهد برغم الصعوبات .

وإذا نظرنا إلى حرية إنتقال الأفراد، وبالذات لغرض العمل فلم تكن أحسن حظا، بل على العكس فما زالت القيود قائمة وزادت أحيانا، وقد تكون العلاقة مع دولة غير عربية أكثر تحقيقا لحرية الإنتقال منها مع العرب. وربما حصل المستثمرون ورجال الأعمال علي بعض المزايا في الإقامة والتنقل، لكن واقع الحال أن الإستثمار يتطلب جلب خبرات وقدرات فنية مصاحبة لرأس المال.

واقصر التصديق علي إتفاقيات حرية إنتقال الأيدى العاملة، وتنظيم التأمينات الاجتماعية لها علي بعض الدول العربية، وتعثر بذلك عنصر أساسي في إنشاء السوق الموحدة، أو إقتصاد التكامل ، وهو حرية الإنتقال والعمل بجانب تدنى نسبة التبادل التجاري البيني وبقائه في حدود أقل من الطموحات بكثير. وذلك بالرغم من الحاجة الواضحة لتبادل وتنقل الخبرات والأيدى العاملة بحرية فيما بين الدول العربية، وتظهر آخر الإحصاءات المتاحة أن العمالة الأجنبية (غير الوطنية) في الدول العربية بلغت عام 2020 نحو 28 مليون عامل كما يوضحه الجدول التالي :

جدول (2)

العمالة الأجنبية في الدول العربية

عام 2020

الدولة	العدد ألف مشغل
الأردن	778
الإمارات	6130
البحرين	877
تونس	60
الجزائر	250
جيبوتي	13
السعودية	10201
السودان	206
سوريا	868
الصومال	59
العراق	365
عمان	1443
فلسطين	-----
قطر	1963
القمر	12
الكويت	1807

627	لبنان
826	ليبيا
544	مصر
102	المغرب
34	موريتانيا
387	اليمن
27552	المجموع

المصدر: منظمة العمل الدولية ومصادر وطنية

4. المشروعات العربية المشتركة

حاولت الدول العربية وإجتهدت في تحقيق مدخل حرية التبادل التجاري ، كمدخل طبيعي للتكامل الإقتصادي بين دوله، وإنتقلت في مراحل من إتفاقية التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، إلى إتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري، ثم إلى منطقة التجارة العربية الكبرى، وفي جميع هذه المراحل، وإن تحقق نسبيا بعض التقدم ، لكن لم تصل الدول العربية إلى تحقيق المنشود في الوصول الي حرية التبادل التجاري بالكامل خاصة وأن حلقات التكامل الإقتصادي متكاملة، وتتطلب بجانب تحرير التجارة، تحقيق حرية إنتقال رؤوس الأموال وعوائدها، وحرية تنقل الأفراد ومزاولة النشاط الاقتصادي، وتنسيق السياسات الإقتصادية والخطط الإنمائية. وجربت الدول العربية مدخل الإنتاج من خلال المشروعات العربية المشتركة، وهي أن تنشأ في القطاعات المختلفة شركات مشتركة كبرى لتتولي تنسيق الإنتاج وتقديم الخدمات ودعم جهود الدول العربية في كل الأنشطة الإقتصادية.

وإستشعرت الدول العربية أهمية العمل الإقتصادي والمناعة الإقتصادية إثرهزيمة 1967 ، وأن عناصر القوة متكاملة عسكرية وإقتصادية ومجتمعية، وأنشأت في أعقاب ذلك الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ، وتلى ذلك إنشاء مجموعة من المؤسسات المالية المشتركة مثل البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والمصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا ، وصندوق النقد العربي، ومجموعة من الصناديق الوطنية بدأتها الكويت مبكرا بإنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية، وتلاها إنشاء الصندوق السعودي للتنمية ، وصندوق أبوظبي للتنمية، والصندوق العراقي ومؤخرا صندوق قطر للتنمية.

وبادرت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) بإنشاء عدة مشروعات لنقل البترول وبناء وإصلاح السفن والإستثمارات البترولية والخدمات النفطية. ودعم الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي إنشاء الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي دعماً للأمن الغذائي العربي. وأنشأت الدول العربية كذلك عدداً من الشركات القابضة في مجالات التعدين، وتنمية الثروة الحيوانية، و الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، والإستثمارات الصناعية.

وساهمت الحكومات العربية ومؤسساتها في إنشاء عدد من المشروعات العربية المشتركة، وخاصة المصرفية والإستثمارية، كما أنشأ اتحاد الجمهوريات العربية أربع شركات إتحادية في مجالات التأمين وإعادة التأمين، والتنمية الزراعية، والنقل البري والبحري، والمقاولات .

5. المنظمات العربية والمجالس الوزارية

وفي خضم هذا الزخم من الإنشاءات للشركات والهيئات المشتركة أثيرت قضية التنسيق والمتابعة لأنشطة هذه الشركات والهيئات والتي تراوحت بين مجالسها والمجالس الوزارية وإنشاء اللجان، ومن ثم توالي إنشاء المنظمات العربية المتخصصة ومثال ذلك منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (1968)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1969)، منظمة العمل العربية (1972)، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار (1975)، مركز التنمية الصناعية (1965)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1972)، والمنظمة العربية للسياحة (1978).

وبدأت من هنا ظاهرة تكاثر المؤسسات والمنظمات العربية من دون مخطط تكاملي فيما بينها، وغياب سلطة تكاملية عليا لها القرار وسلطة التوجيه فوق الوطنية، وهو ما جعل هذه المنظمات تعمل جاهدة قدر إستطاعتها لتحقيق بعض من أهدافها جزئياً هنا وهناك دون تناغم كامل بين كل أنشطتها. إضافة إلى أن هذه المنظمات حاكت نموذج منظمات الأمم المتحدة في أنشطتها ناسية أن الأخيرة هي منظمات تعاون عالمي في مجال محدد ولا تعمل بهدف التكامل الإقتصادي .

وعلى الرغم من تكرار أهداف العمل العربي المشترك في الصمود في وجه العدو المشترك وتحرير فلسطين ودعم التنمية العربية والتصنيع، ومعالجة أزمة الغذاء، وتحقيق العدالة ومراعاة الدول العربية الأقل نمواً، بقيت مشكلة عدم ترابط الخطوات والجهود العربية وعدم تحقيقها لأهدافها. وحتى عندما وضعت إستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك 1980-2000 واعتمد ميثاق العمل الإقتصادي القومي إستشعاراً بالمسؤولية والأهداف العربية المشتركة، تم تعديل ذلك والتراجع عنه بأن المقصود هو خطة

للمشروعات المشتركة وهو ما يختلف عن المضمون والأهداف المتوخاه، ذلك أن كل مشروع مشترك تحكمه نظمه الأساسية وجمعيته العمومية دونما علاقة وإلتزام بالتكامل وعناصره الأساسية.

وبجانب تعدد المنظمات وما أضيف لها من مجالس وزارية متعددة في جميع المجالات، وكذلك الإتحادات النوعية، لا بد من الإعتراف بوجود ازدواجية في رأس عمل الهرم العربي المشترك تتمثل في المجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، فالأول له إختصاصات تابعة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وقرارات مجلس الجامعة التالية والتي شملت توسيع إختصاصات المجلس الإقتصادي العربي بإضافة إنشاء ومتابعة المنظمات العربية إليه، وأنشأ الثاني بموجب إتفاقية للوحدة الاقتصادية والتكامل والتي تضمنت أهدافا طموحة في تحقيق حريات رئيسية تشمل تنقل الأفراد والأيدي العاملة، ورؤوس الأموال ، والتبادل السلعي ومزاولة النشاط الإقتصادي وتضم في عضويتها حوالي نصف الدول العربية. ولذلك نجد أنه عندما رعى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إنشاء صندوق النقد العربي قام بإحالاته إلى المجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي ليضمن أن تتضمن جميع الدول العربية إلى صندوق النقد العربي. ولعل هذه الإزدواجية وعدم علاجها كانت هي السبب في إنسحاب الكويت ثم تلتها الإمارات من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

ولا بد هنا من إيضاح جانب هام في نقد التجارب العربية، فمن المفهوم أن المؤسسات المذكورة كان لها إنجازات إيجابية، وعلى سبيل المثال فإن الصناديق ومؤسسات التمويل العربية ساهمت وساندت الدول العربية في تمويل مشروعاتها الإنمائية، ولكنها في معظمها مشروعات قطرية وليست تكاملية، وليس عيبا أن تمول المشاريع القطرية، بل إن التكامل بين دول أكثر تقدما إقتصاديا وإجتماعيا هو أقوى وأحسن وأسهل. وأجريت العديد من الدراسات القطاعية والكلية، وأنشأت بعض المشروعات المشتركة. ولكن القصد أن هذا كله دون الطموحات في إنشاء منظومة عربية متكاملة إقتصاديا وإجتماعيا وفق تنسيق كلي في الخطط والسياسات الإنمائية والإقتصادية والإجتماعية وتشرف علي وضعه وتطبيقه سلطات إقليمية تكاملية لها من الصلاحيات بموافقة الدول المشاركة ما هو أعلي من السلطات الوطنية في مجال تحقيق التكامل في القطاعات المختلفة ، وهو ما يفتقده العرب وهو ما وقف حجر عثرة في وجه كل التجارب العربية.

6.العوامل التي أعاقت التكامل الإقتصادي العربي

يمكن الإجتهد في تلخيص العوامل التي أعاقت تحقيق التكامل الإقتصادي العربي والطموحات العربية التي عبرت عنها بعض الإتفاقيات مثل إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وإستراتيجية العمل الإقتصادي العربي

المشترك وميثاق العمل الإقتصادي القومي، في عدد من النقاط والجوانب، وهي مطروحة وقابلة للمناقشة والحوار، بهدف بلورة العوامل والأسباب المعيقة لتلافيها ورسم خطط وطرق وسبل للمستقبل يمكن بها تحقيق نتائج عملية ملموسة أفضل تنعكس في درجة التقدم والترابط الإقتصادي للدول العربية منفردة وكمجموعة. وحقيقة الأمر أن الكل مقتنع بأن هناك مجالات للتكامل والعمل العربي المشترك، وهناك فوائد يمكن تحقيقها، ولكن هناك غياب في الثقة الكاملة وفي المساواة والعدالة ومراعاة جميع الأطراف.

1. نشأ التعاون العربي الحديث في المجال الإقتصادي تحت مظلة ميثاق جامعة الدول العربية الذي أقر عقب الحرب العالمية الثانية، وهذه النشأة آنذاك كانت ربما مرضية في دول يسودها الإستعمار والتخلف، ثم توالى إستقلالها ولكنها كلها كانت تعاني من رصيد كبير متراكم من التشرذم والتخلف كدول نامية. فكانت الجهود في المراحل الأولى لهذه الدول تركز علي "تدعيم الدولة الوطنية" وعناصر ورموز إستقلالها، وكان التعاون هو الهدف المناسب لتلك الفترة لدعم هذا الإستقلال وحمائته. ولحقبه طويلة من الزمن، ولسوء الطالع جاءت نكبة فلسطين بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء الجامعة العربية بفترة زمنية قصيرة، وأضافت عبئا كبيرا علي العمل العربي المشترك والموارد العربية.

إن المعطيات الحالية بجميع عناصرها، بما في ذلك مرور عدة عقود على إستقلال الدول العربية والتنمية بها، ونشوء كتكتلات عالمية، وحدوث تقدم تكنولوجي غير مسبوق في العالم، كل ذلك يدعو الدول العربية إلى إيجاد أساس جديد وميثاق جديد لعملها وتكاملها أبعد من تعاونها. فالتعاون يحدث بين أي دولة عربية ودولة أخرى مثل الصين أو اندونيسيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، لتحقيق مصالح مشتركة ما، وهذا ما يسود العالم اليوم، وما تتطلبه حاجة الدول العربية هو أعلى وأبعد من ذلك.

فمؤسسات التعاون والمنظومة التي نشأت في رحابها، مع كل التقدير لها ولجهودها المخلصة كمواطنين عرب لهم نفس الآمال والمشاعر، بقيت تعمل في حدود صلاحيات محدودة كسكرتارية وليس لها سلطات إقليمية فوق وطنية في إجراءات ومراحل التكامل. وهذا ما كانت ترفضه الدول العربية بوضوح، والسؤال الآن ألم يحن الوقت وألم تتكشف المخاطر بقدر كاف لتدفع الدول العربية إلى التفكير في عمل جماعي جاد بإرادتها وأن تنشأ سلطات عربية تشريعية وتنفيذية وتقييمية في مجال التكامل الإقتصادي والإجتماعي؟، يترجم الطموحات والإمكانات المتوافرة للتكامل، إلى عمل وبرامج مشتركة على أرض الواقع، أخذا في الاعتبار العدالة بين الدول العربية وخاصة الأقل نموا منها وبمعيار مقدار التضحية والعائد، وبمراعاة الفوائد لكل وللإنسان العربي ومستقبله أينما وجد. فواقع الحال يشير بوضوح إلى أننا بحاجة إلى ميثاق جديد وآليات جديدة تناسب العصر والأهداف وتناسب الدول العربية.

2. لم يعد يخفى على احد تدني حجم التجارة البينية العربية، مع التحسن النسبي الذي أصابها، ولم يعد خافيا أيضا أن العلة في ذلك تعود للصفة الغالبة للدول العربية في أنها تنتج وتصدر مواد أولية متنافسة، وتستورد مواد مصنعة من الخارج، وهو ما جعل حدود التعامل البيني محدودة. ولا يعني ذلك أن حريات التبادل السلعي غير مطلوبة، بل هي ضرورية ، ولكن يعني الحاجة إلي تنويع الإنتاج والهيكل الإنتاجي والتصديري، وإستغلال الموارد والمزايا النسبية وهو عمل تنموي كبير، وقد رأينا أن الدول العربية بها موارد متعددة يمكن إستثمارها وزيادة استثمارها لتحقيق ذلك، ويستفيد منه الجميع فخام الحديد في موريتانيا، والفسفات في المغرب والأردن ، والأراضي الصالحة للزراعة في السودان، وحاجات الإنسان العربي الهائلة للسكن والغذاء والكساء والدواء، كلها تتطلب مشاريع عربية ضخمة تتجاوز الحدود والإمكانات الوطنية. فلماذا بقينا لعقود طويلة نقول "السودان سلة غذاء الوطن العربي" ولم يتحقق على أرض الواقع زيادة الإنتاج العربي من الغذاء والحبوب علي الأخص من السودان بما يلبي حاجات الدول العربية، وبقي السودان بلدا " للموارد والفقير"؟. إن الإجابة علي هذا السؤال تعطينا ضوءا كافيا لأسباب عدم إقتحام العقبة وتحقيق التكامل.

3- إن عوامل سياسية عديدة تدخلت وتداخلت في عدم دفع عملية التكامل وإعاققتها ، ومنها الخلافات العربية العربية أيا كانت تلك الخلافات حدودية أم سياسية، فإنها أدت في كثير من الأحيان لقطع العلاقات العربية البينية، وعلى سبيل المثال العلاقات العراقية السورية ، والعلاقات المغربية الجزائرية، والعلاقات الليبية المصرية، والليبية التونسية. وأدت القطيعة والنزاعات في بعض الأحيان إلي نزاعات مسلحة بجانب المقاطعة السياسية القائمة، والعلاقات الاقتصادية هي تابع لتلك الحالة تنقهقر وتوهن إبتداء من عدم قدرة الأفراد على التنقل أو مزاولة التبادل التجاري و الأنشطة المعتادة . ولا ننسى أن غياب آلية محترمة ومتفق عليها ولها السيادة والقدرة على فض المنازعات قد ساهم في تفاقم عوامل الإعاقة والقطيعة .

كما أن غياب الديمقراطية، والجانب الذي يهمننا هنا هو وجود مجلس يعبر عن آراء ومصالح المواطنين ولديه القدرة التشريعية والقيادية للدفع بالتكامل ، وهو ما ترك التصرف وإتخاذ المواقف للأفراد والقيادات في مسالة النزاعات والخلافات وتداعياتها وآثارها وإستمراريتها. فتعميق الأوضاع المؤسسية للديمقراطية مع وجود آلية عربية لفض المنازعات ، سيعاون ويساعد علي حل المشاكل وتحجيمها إن حدثت وإيجاد الحلول للكثير منها، وإستمرارية مراحل وإجراءات ومشروعات التكامل الإقتصادي والإجتماعي.

4- كثيرا ما نسمع أو نقرأ عن أن هذا الأمر "يتطلب إرادة سياسية"،ومن المعروف أن عملية التكامل الإقتصادي هي عملية متشابكة طويلة الأمد وتتداخل بشكل مباشر وغير مباشر مع الخطط والسياسات

الإقتصادية ومع كل القطاعات الإقتصادية والإجتماعية وتؤثر فيها وتتأثر بها. ولذلك فإنها تتطلب أول ما تتطلب "القناعة الراسخة" بأهمية التكامل للأجيال القادمة والمتعاقبة مستقبلا، ولمناعة وقوة المجموعة الداخلة في التكامل ، ولذلك تستطيع ان تدافع عنه وعن مراحلها ومشاكله التي لا تخلو منها أي مرحلة او أي تطبيق وخاصة منها ما يمس البشر ودخولهم وأعمالهم وأرزاقهم . ولذلك فإن غياب هذه القناعة، وغلبة النظرة والقناعة الضيقة قصيرة الأمد ، وعدم رؤية المصالح المشتركة بعيدة المدى لا شك أنه يعيق التكامل، بعدم الحماس وعدم الإلتزام بقرارات وخطط وبرامج التكامل، وعدم الحماس لحل ومعالجة ما قد يعترض التطبيق من مشاكل وعقبات. وهذه النقطة بها جانب يستطيع الخبراء تفسيره، وذات الشخص إذا تقلد منصبا يصبح أقل حماسا وأكثر إنتماءا للتعليمات والتوجيهات، وربما من جانب سلبي وهو الخوف من المسؤولية، وتكون إعاقة تطبيق خطوات وقرارات التكامل أقرب للسلامة من المبادرة بخطوات إيجابية نحو الدمج وتحقيق الأهداف.

5- الهيكل المؤسسي للمجالس والمنظمات مترهل وروتيني وبعيد عن تحقيق غايات التكامل، بحكم القوانين والقرارات التي أنشأتها ونظمتها، وسبق أن اشرنا إلى إستقرار مهام منظمات الأمم المتحدة كمنظمات مثيلة مع إختلاف المقصود، فمنظمات الأمم المتحدة تهدف إلى تحقيق التعاون والسلام، أما المجالس والمنظمات العربية فيفترض أنها تعمل لأهداف أرقى من ذلك، وهي أهداف التكامل والوحدة الاقتصادية. فإذا قدر للدول العربية أن تتفق بقناعة تامة علي أهداف وخطط وبرامج تكاملية، بكل عناصر التنسيق والتضحية والتعاون والعدالة في مقدار التضحية ومقدار المنافع، مع مراعاة الدول الأقل نموا وحظا، فينبغي هنا أن تعدل مهام المجالس والمنظمات العربية لتعمل جميعها في مهام متكاملة ومنسقة تخدم أهدافا واحدة طبقا لخطط عربية تستغل الموارد المتاحة إستغلالا إقتصاديا أجدى وأنفع لكل الدول العربية. وأن توزع عوائد ومنافع التكامل بعدالة وأن تتحلي الإرادات السياسية العربية بجانب القناعة التامة والحماس الكامل بقدر من الصبر والمثابرة، لأن التكامل وخطواته تتطلب وقتا ومراحل طويلة لتؤتي ثمارها، وتتطلب تحمل المساهمة في الخسائر المرحلية والتضحيات.

فالمنظومة العربية أساسا تتطلب "إعادة بناء" أخذا في الإعتبار هذه المفاهيم إن أرادت الدول العربية أن تكون أقوى ومتماسكة وأرقى إنتاجا وتقنية ومستوي في المستقبل ، وتقتنع تماما "بالعمل معا مع من اجل الجميع". ونكرر هنا أن بناء التكامل لا يتعارض أبدا مع السير بكثافة في التنمية الوطنية الصحيحة ، بل علي العكس، فإن كلا منهما يدعم الآخر ويقويه ويدفعه للأمام. لقد كانت المراحل السابقة طبيعية بحكم الواقع وإن كان هذا الواقع ذو آثار سلبية، من الإستعمار والخروج منه كدول مستقلة حديثة نامية وضعيفة البنيان، تركز في بداياتها على تدعيم وتعميق "الوطنية" والإستقلال من مفهوم تقوية السيادة الوطنية

بالمفهوم الضيق والحرفي، إلا انه الآن وقد مضى علي كثير من الدول العربية أكثر من خمسون عاما إلي قرابة قرن من الزمان وهي في حالة إستقلال، وعملت في التنمية الوطنية وأنجزت خدمات وبنى أساسية مهمة لشعوبها ، ومن هنا يتعين التطلع إلى مرحلة أعمق تستشرف المستقبل وتستوعب معطياته التي أصبحت عالية التقنية والقوة وتتسم بالتحالفات والتجمعات الكبيرة.

6-أدى ترهل المنظمات وغياب الهدف الواضح في عملها المشترك، وعدم الإيمان بقضية وحدة المصير وضرورة التكامل الإقتصادي والإجتماعي للفائدة المشتركة، وإضافة إلى عوامل أخرى داخلية في كل بلد عربي، أصبحت المنظمات ملجأ للوظائف وللمرتبات الأعلى ،وللهروب من الظروف المحلية، وإستشرى فيها الصداً المتمثل في داء التضخم الوظيفي الموجود في بعض الدول لمعالجة البطالة . وأصبحت في جزء كبير منها أن الوظيفة والمزايا المالية وغير المالية، وكأنها هدف في حد ذاتها . أما الهدف الأساس للتكامل والعمل والبناء المشترك فأصبح هدفاً ثانياً، هذه هي الحقيقة المرة. ولقد ساهم في ذلك أن العمل في هذه المنظمات أو الغالبية العظمى منها يتبع قاعدة الحصص للدول حسب مساهماتها، وليس الكفاءة والقدرة والعطاء، مما جعل أن هناك فروقا كبيرة في التطبيق وفي النتيجة والحصيلة التي يتم جنيها في النهاية.

7-تلعب ضغوط العلاقات الخارجية، بحكم الواقع، وأحيانا دورا معاكسا في توجيه الدول العربية نحو التكامل مع شقيقتها . فكل الدول العربية لها إرتباطات بالدول المتقدمة سواء دول مستعمرة لها سابقا او من كبريات الدول في الوقت الحالي عسكريا وتكنولوجيا . فحماية النظم ذاتها والتحالف لمصالح دولية أيا كانت أو إقليمية ، وإنتاج مواد أولية وخامات مثل النفط أو الغاز، والحاجة إلي المساعدات الإنمائية اللازمة للتنمية وتدفقاتها ، كلها عناصر تلعب دورا في التأثير علي القرارات المحلية ومسيرتها ومدى علاقتها بالتعاون والتكامل الإقتصادي العربي البيني. وتعد قضية فلسطين ونشوء الكيان الصهيوني مصدرا لإستنزف الموارد والصراع المحتدم خلال السبعة عقود الماضية، ناهيك عن أنها عامل مؤثر بحكم إنحياز القوي الغربية عامة للكيان الصهيوني مع عدالة القضية العربية، وهذا الإنحياز أخذ صورا عديدة وعميقة معادية للصف العربي بل وشقت الإلتئام العربي في كثير من الأحيان مما صعب من عملية التكامل بين طرف يطبع وطرف لا يطبع، وطرف يناصر وطرف يناصر شكلا ولا يعمل داخل المنظومة العربية أو يدعمها.

8-تعدد المشاركة في تنظيمات إقليمية وقارية، وهذه نقطة هامة لأن لها أكثر من وجه، فمن ناحية نستخلص مما نستخلصه ، في الظروف والتجارب العربية ما يمكننا من القول أن دولتين عربيتين أو أكثر يمكن لهما أن تعملا وتوصلا إلى مراحل تكاملية أعلى من غيرها في الإقليم، لان هذا يصب في الهدف ولا يتعارض معه، ولأنه قد يتلاءم مع ظروف ومعطيات بعض الدول ولا يناسب دولا أخرى. ولقد رأينا كيف اختلفت

المواقف من الموافقة والتصديق على عديد من الإتفاقيات العربية في مجالات التكامل الإقتصادي الرئيسية والفرعية لها.

ومن هنا فإننا لا نهاجم، بل نؤيد قيام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتقدم في تجربتهم نحو مزيد من التكامل، ونأمل ان يتحقق ذات الشيء لدول المغرب العربي الكبير، أما المقصود هو أن بعض الاتفاقات الأخرى غير العربية قد تتضمن شروطا وأحكاما لا تتفق ولا تنسجم مع الإتفاقات العربية وتتعارض معها، وهو ما يعيق التطبيق الفعلي للتكامل. ومثال ذلك ما أوضحته إتفاقية الجات التي توصلت إليها جولة أوروغواي من عدم إنسجام إتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية مع صيغ التكامل التي تعفي أعضاؤها من شروط الدولة الأولى بالرعاية.

9- تعثر جهود التوحيد النقدي الذي يشمل عناصر مختلفة منها إقامة نظام لتسوية المدفوعات الجارية، وتسهيل إنتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول العربية وتطوير وترابط الأسواق المالية العربية، وتطوير عملة موحدة " الدينار العربي الحسابي " الذي حددت قيمته بثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة، وتنسيق أسعار الصرف، وتنسيق السياسات النقدية ومجمل سياسات التنمية والتكامل . ولأن الإقتصاد متشابك وتؤثر وتتأثر جوانبه بعضه ببعض، فبسبب عدم تحقيق الأهداف المنشودة في مجالات حريات التبادل التجاري والخدمي وإنتقال الأفراد ورؤوس الأموال ومزاولة النشاط الاقتصادي، لم تتحقق مراحل التوحيد النقدي بعناصرها سابقة الذكر، ولذلك أثر على مسيرة التعاون في منظومة الحريات الأساسية للوحدة الاقتصادية المذكورة آنفا.

10- وقد يقال أن التباين الأيدلوجي أحد أسباب عدم الذهاب بعيدا في تجارب التكامل، أو أن البعض وافق عليها والبعض الأخر لم يوافق، وهكذا كانت المواقف في عديد من الإتفاقيات والمراحل. وقصد بالتباين الأيدلوجي وجود دول عربية تتبع النظام الاقتصادي الحر ودول عربية أخرى إشتراكية أو تتبع نظام التخطيط المركزي أو ما شابه ذلك. وكان ذلك يمكن أن يصدق، لحد ما، في العقود الماضية في الخمسينيات أو الستينيات والسبعينيات، عندما كان العالم في مرحلة الحرب الباردة، وينقسم إلى عالم شيوعي إشتراكي وعالم آخر رأسمالي غربي كما كان يقال، وعندما إنتشرت في بلاد عربية ظاهرة الإنقلابات العسكرية . ولكن حقيقة الأمر أن الدول العربية لم تصل إلى الرأسمالية أو الإشتراكية العلمية، لأن قطاعات الإنتاج بها غير ناضجة ولم تصل إلى مستوى متقدم تتبلور بها إتجاهات فكرية، فهي جميعا بما فيها الدول الرئيسية المصدرة للنفط، دولا نامية تصارع للقضاء على التخلف في مجالات وقطاعات عديدة.

وقد كان هناك أزمة إنعدام ثقة بين النظم القائمة التقليدية والنظم الإنقلابية، ولم تكن أزمة فكر وأيدلوجية بالمعنى المقصود. ويمكن القول الآن وبعد التطورات التي حدثت عالميا ، أنه لم تعد هناك فواصل حادة بين

النظم الاقتصادية كما كانت ، وكل يسعى لتحقيق مصالحه الإستراتيجية العليا، خاصة وقد إنهارت النظم الاشتراكية في الإتحاد السوفيتي وشرق أوربا، فان المسألة لم تصبح أيولوجية، وخاصة أيضا أن الرأسمالية تغيرت وإكتسبت صفات وأبعاد إجتماعية جديدة، والحقيقة أن هناك نظم تريد المحافظة على ذاتها وكيانها وإستقلالها وتنميتها وتقدمها الإقتصادي والإجتماعي .

وقد سبق أن اشرنا إلى أنه رغم العيوب والإنتقادات الكثيرة التي توجه إلى منظومة التعاون العربي، جامعة الدول العربية ومجالسها ومنظماتها بإتفاقيات ومواريثها ومعاهداتها، إلا أن هذه المنظومة عملت وحاولت وحققت بعض النجاحات. فليس المقصود هنا النقد السلبي فقط ، أو النقد للنقد، بل نرى أن هناك الأفضل والأرقى والأحسن ، وهو ما يراه الكثيرون في العمل العربي المشترك ، وأن ما تحقق علي أهميته لا يرقى إلي الطموحات .

فقد نجحت الدول العربية في الوقوف معا في عدد من الأزمات الكبرى مثل حرب السويس عام 1956 وحرب عام 1967، وإنشاء العديد من الصناديق ومؤسسات التنمية العربية التي تبنت ومولت مشاريع إنمائية عديدة وكبرى في الدول العربية. وأعلم جيدا أن مجموعة التنسيق التي تجمع صناديق ومؤسسات التنمية العربية، ويضطلع الصندوق العربي للإئماء الإقتصادي والإجتماعي بمهام أمانة وسكرتارية هذه المجموعة، أعلم أنها محط تقدير وإحترام من قبل كبريات الدول والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومجموعة الداك المانحة، والتي تسعى جميعها للتعاون والتنسيق مع هذه المجموعة والإستفادة من خبراتها وتجاربها في المنطقة العربية.

الفصل الثاني

مشروع التكامل الإقتصادي العربي الجديد

1-التغيرات الدولية والعربية

حدثت تغيرات كبيرة في العالم يجب تداركها وفهمها وأخذها في الإعتبار عند إدارة النشاط الإقتصادي، لأن تلك التغيرات أثرت في شبكات التجارة وحركة الأموال والإتصالات والمعلومات. ومن أهم هذه التطورات تعاضم دور التقنية والمعرفة والخبرة الفنية في تكوين القيمة المضافة للإنتاج، والإتجاه نحو إقتصاديات السوق وزيادة المنافسة ودور الأسواق العالمية والمراكز الصناعية والتسويقية الكبرى، وكذلك تغير دور الدولة نوعيا لتصبح أكثر تدخلا في مجالات التخطيط والمتابعة والرقابة، كما تقدمت تقنيات المعلومات بشكل هائل وسريع.

ولقد أصبح للمؤسسات الكبرى الصناعية والتجارية والتمويلية دور وتأثير أكبر في توجيه التجارة والإستثمار العالميين وتعظيم دور إقتصاديات السوق وجني ثمار هذه التطورات. ان ما يهم الدول العربية هو كيف لها في ظل هذه المتغيرات أن تعمل على تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته وزيادة قدرة منتجاتها على المنافسة في أسواق التصدير، ومحاربة الفقر والبطالة، والتنسيق فيما بينها بأشكال من التعاون والتكامل الإقتصادي بما يعمل على الإرتقاء بأوضاعها الإقتصادية والمعيشية واكتساب العلم والتكنولوجيا وتطبيقاتها.

ان أهم التطورات والتحولت ذات البعد الإقتصادي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1-تعاضم التطورات العلمية والتكنولوجية لا سيما في مجالات الرقمنة وقواعد البيانات والذكاء الصناعي، وتعاضم دور سلاسل القيمة الدولية.

2-تكامل العمليات الإنتاجية عبر الدول وزيادة تشابك الأسواق المالية.

3-زيادة التوجه للإفتتاح الإقتصادي وإقتصاديات السوق.

4-تطور تقنيات وفنيات الإتصالات والإعلام لتشمل كل أوجه النشاطات الإقتصادية والإجتماعية.

5-أصبح الإتجاه للعولمة إتجاها وتيارا مستمرا متزايدا في كل أوجه النشاطات المالية والتجارية والإقتصادية.

6-أصبحت الأنظمة الإنتاجية والتسويقية والإدارية تعتمد بشكل أكبر علي الخبرات والمهارات الفنية والمهنية المتقدمة.

7-تقلص دور الدولة الإنتاجي، وزيادته في مجالات التخطيط والمتابعة والرقابة وتطبيق التشريعات، ومنع الإحتكار المشوه لآليات الأسعار والأسواق.

8-بروز وكبر دور المجموعات والتكتلات الإقتصادية في الإقتصاد العالمي .

ان هذه التغيرات هي تطورات نوعية تشير كلها الي أهمية ودور التكتلات الاقتصادية، وتحفز الدول العربية بدون استثناء على التكامل والعمل معاً، لأنها في عالم احدثت فيه المنافسة، وتطور الإنتاج والتقدم التكنولوجي، وكل دولة لن تستطيع بمفردها تحقيق الكثير في هذا الشأن . كما أن بعض المجالات كالبحت العلمي تتطلب تكاتفا علميا وماليا وبشريا لتحقيق تطور تكنولوجي ملموس في مجالات متعددة طبية وزراعية وصناعية وغيرها. وأصبح الإعتماد على الأسواق العربية ضرورة لتحقيق توسع السوق وزيادة الطلب ودعم الانتاج والإرتقاء بنوعيته .

إن هذه الأمور يجب أخذها في الإعتبار عند التوجه الجديد لبناء التكامل الإقتصادي فيما بين الدول العربية، وما يتطلبه ذلك من تضحيات وتكاتف وقناعة في مجالات التعليم والبحث العلمي وتعميق حريات تنقل الافراد والأموال ومزاولة النشاط الإقتصادي، وعلى كل دولة أن تضع القواعد والضوابط لذلك، التي تعزز التكامل وتقلل من عقباته ومعوقاته وتعالج الخلل بألية ديناميكية.

ففي مواجهة ضعف الطاقة الإنتاجية للإقتصاديات العربية وضعف قوتها التنافسية في الأسواق العالمية، والإعتماد المفرط على إنتاج وتصدير خامات رئيسية أولية مما يعرض الإقتصادات العربية لهزات العوامل الخارجية، ناهيك عن عوامل الفقر والبطالة في معظم الدول العربية. كل ذلك يوجه ويرشد إلى أهمية زيادة طاقات الإنتاج وتنويع الإقتصاد على المدى الطويل ، وذلك أدعى وأكثر إمكانية في حالة التكامل، وهو أمر كبير يستدعي شحذ الجهود الوطنية الإنمائية بالتوازي مع حفز ودعم خطوات التكامل الإنتاجية والخدمية لتتضافر جميعها نحو زيادة الإنتاج وتغيير الهيكل الإقتصادي .

وفي مواجهة تدني المستويات التعليمية والمعرفية ، تتضافر جهود التكامل في تحسين مضمون مستويات التعليم وتطوير المناهج، وتكثيف البحث العلمي ودعم مؤسساته، وزيادة مخصصات هذا البحث في الموازنات العامة. ولا شك أن خطوات زيادة الإنتاج والإنتاج البيئي، وتطوير التعليم ومؤسساته تفتح مجالات أرحب للتشغيل وتخفيف معدلات البطالة ومستويات الفقر.

إن التقدم التكنولوجي غير المسبوق وضع الدول العربية في تحد هائل لتحقيق تحسن كبير وقفزة نوعية في مجالات البحث العلمي والمعرفة الفنية وتطوير مؤسساتها، وحفز كوادرها، وتحسين العلاقات مع العالم الخارجي والإستفادة من الدول الأخرى في جلب وتوطين التكنولوجي والتعليم والتدريب وتطوير الكوادر.

ويصب ذلك كله في جعل خطوات تطوير المبادلات في المنتجات التجارية والخدمية وإنفتاح الأسواق العربية علي بعضها البعض، بما في ذلك أن يتم تنقل الأفراد والأموال بكفاءة وسرعة وطبقا لأحسن بيانات المعلوماتية الحديثة ووسائل الإتصال المتنوعة التي قربت المسافات وإختصرت الأوقات، وهو ما يزيد من كفاءة العمليات.

وسوف يدرك المنتجون والمصدرون العرب أن المزايا التنافسية والنسبية، أصبحت تعتمد أكثر علي المحتوى التقني والفني، أكثر منها على المحتوى والمدخلات المادية الأولية والوسيطه، كما أن المردود الإقتصادي أصبح مرتبطا بحسن الادارة وفعاليتها وكفاءة الأداء وتقدم المؤسسات وتخطيطها لأعمالها ومتابعتها. إن نظرة جديدة شاملة لا بد أن تعم التفكير المؤسساتي تجاه الأولويات ووسائل التطوير وتعظيم دور القطاع الخاص الداخلي والخارجي والإئمائي والتصديري، وفي العلاقات الخارجية التجارية والمالية، ودعم هذا الدور بالتمويل والمساندة وتطوير البنى الأساسية.

إن نمو حجم التكتلات العالمية الإقتصادية، الإنتاجية والتسويقية والتمويلية، يفرض على الدول العربية، تعميق وزيادة مستويات الترابط والاندماج والتعاون فيما بينها، وإن تحلت الدول العربية برؤيا مستقبلية صائبة فإن ذلك سيدفعها معا لإستثمار ما لديها من موارد (بشرية ومالية وتقنية وطبيعية وموقعية ومناخية) إستثمارا كفا قادرا بدرجة أكبر على المنافسة في الأسواق الدولية. ولا بد لذلك من الإرادة السياسية والقناعة، وحل الأزمات داخليا برؤيا مستقبلية جماعية ، وتحسين المناخ السياسي والإقتصادي والإستثماري للمنطقة العربية مما يزيد الثقة في إمكاناتها ومستقبلها.

ولا نغفل الجانب الإجتماعي سواء لعملية التنمية الوطنية، أو للتنمية الجماعية في ظل التكامل، وأثرها علي مستويات المعيشة وحالة الفقر والبطالة، والحاجة الى سلة برامج مدروسة للتأمينات الإجتماعية والعلاج الطبي والدعم المالي والسلعي إن لزم الأمر، لدرء مخاطر المنافسة والتأثير السلبي لبعض الأنشطة والمنتجات. إن التحدي الرئيسي هنا هو تنمية الشعور الجماعي بمعاملة المواطن في أي دولة من دول التكامل معاملة المواطن في الدولة المعنية عملا وعلاجا وتقاعدا ورعاية، وإيجاد مظلة تشريعية ومؤسسية يتم اللجوء إليها لتحقيق ذلك.

إن القضايا التي طرحتها العولمة من انفتاح، ونمو التكتلات الاقتصادية والسياسية والمالية ، وزيادة المنافسة وتعمقها، والتطور التكنولوجي غير المسبوق، كل ذلك يؤكد بوضوح لا لبس فيه أهمية التكامل الإقتصادي فيما بين الدول العربية حاضرا ومستقبلا. وهناك مجالات عديدة ورحبة لذلك تندمج فيها الموارد والخبرات العربية، مثل مشاريع إستغلال الأراضي الزراعية الصالحة وترشيد استخدامات المياه لصالح الأمن الغذائي

العربي، وانشاء صناعات كبرى هندسية وإنشائية في مجالات الصناعات البتروكيميائية والكيميائية والمعدنية والهندسية ومواد البناء.

فكلما نجحت الدول العربية في ايجاد الصيغ والمرونة الكافية والمناسبة لتحقيق عدالة توزيع الأعباء والمنافع بين الدول الاعضاء، كلما كان ذلك عاملا من عوامل نجاح التكامل، ففشل بعض التجارب سابقا كان لعدم وجود مصلحة في التكامل، أو لسوء تقدير المنافع الكامنة في التكامل مقارنة بالتكاليف، أو لخلل ما بين المنافع والأعباء، أو لتمتع البعض بمزايا التكامل دون الآخر. فأهمية هذه الآلية هي في دعم إستمرارية التجربة لعدالتها.

إن حرية إنتقال عوامل الإنتاج فيما بين الدول العربية، في إطار من التنظيم الايجابي، لا شك أنها ستسهم في زيادة الإنتاج ودرجة إستغلال الموارد، وإتساع السوق، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية. إن الشعور الذي يجب أن يرفع الآن وفي المرحلة القادمة هو " معا نحو التكامل والرقي وزيادة قدرة إقتصادياتنا العربية لمواجهة التخلف والفقر والبطالة ".

فقد يقول قائل وما هي دواعي التكامل وتضحياته وتكاليفه؟ والإجابة مباشرة في أن المستجدات الدولية كانت هائلة التأثير على العالم بأسره، ولم تترك للضعيف مكانا، وجعلت التعاون والتكامل ضرورة للحياة الكريمة والمستقبل الأفضل والمكانة الأحسن اللانقطة بين الأمم، بما فيها حرية الانسان وصون كرامته وتعميق الديمقراطية كأسلوب حياة وهذه أركان أساسية في العالم أجمع.

فالدول العربية تواجه تحديات قاسية تمس كياناتها، وللأسف المؤشرات القائمة سلبية في ضعف الموقف النسبي وتنامي الاستقطاب، والتباعد البيئي، في وقت تتنامي فيه البطالة وينتشر فيه الفقر مع إنتشار الآثار السلبية للإنتحاح والعولمة والإعتماد المتزايد على التكتلات وآليات السوق.

والدول العربية ذاتها حدثت بها بعض التغيرات الإيجابية التي في رأيي المتواضع سوف تساعد على الإتجاه نحو التكامل الإقتصادي ودعمه. وبما أننا في هذه الدراسة نأخذ بالجوانب الاقتصادية بالدرجة الأولى ونركز عليها، فالدول العربية نالت إستقلالها منذ عقود طويلة، وإستطاعت أن تدعم هذا الاستقلال، بمعنى أن عوامل الحفاظ علي الإستقلال والسيادة الوطنية التي كانت عائقا حساسا في الحقبة السابقة، يفترض أنها ليست بذات الحدة الآن . فالدول مقتنعة بإستقلالها وسيادتها ومؤسساتها، ولن يعييبها وجود مؤسسات إقليمية لها سلطات وصلاحيات القرار فوق الوطني لعدة أسباب، أولها أنها ستتشأها بنفسها وهي صاحبة القرار والتي ستعطيها السلطة والصلاحيات المنوه عنها، أضف إلى ذلك أنها أكثر قناعة بالفائدة في المستقبل لكياناتها وشعوبها بعوائد التكامل علي المدى البعيد، وأكثر دراية بالتهميش وبالمخاطر التي تواجهها إذا بقيت منفردة في ظل عالم لا يعترف إلا بالقوة والدول والمؤسسات الأقوى . وحتى علي صعيد التنمية

الوطنية ،فالدول العربية قطعت شوطا لا بأس به في بناء البنى الأساسية وتوفير الخدمات الضرورية لشعبها، وليست الحالة الآن كما كانت عشية الإستقلال في أي منها، سواء بما فيها من طرق ووسائل مواصلات وإتصالات ومؤسسات تعليم أو صحة أو خدمات الكهرباء والماء.

وإن لم تبلغ التنمية في الدول العربية مبتغاها إلا أنها تراكميا حققت إنجازات وأنعكس ذلك في مؤشرات إجتماعية مهمة كالعمر المتوقع عند الولادة، وتوفر مياه الشرب والكهرباء، وحالتى التعليم والأمية، وغير ذلك من المؤشرات الحياتية والإنسانية. كما أن قناعتى أن معظم الجيل الحالي أكثر عملية وإيجابية وأقل سلبية، بمعنى أن إهتمامه بالتجارب وعوامل النجاح والفشل، جعلته أكثر وعيا بالمخاطر التي تحدى بدول المنطقة من كل جانب، ناهيك عن أن الشباب اليوم أكثر إنفتاحا وأغلبهم يريد الإنطلاق والعمل والتنقل إذا أتيحت لهم حريات التنقل والعمل وممارسة النشاط الإقتصادي .

2.مراجعة التجارب السابقة والإستفادة منها

إن نقطة الإنطلاق نحو المستقبل بجدية يجب أن تكون واضحة وقوية، إن أرادت الدول العربية مستقبلا أفضل ومناعة تجاه الأطماع والتكتلات الدولية الكبرى. فيجب أولا مناقشة هل الدول تريد التكامل معا أم لا؟ إن قاعدة للحوار الشفاف يجب أن تتوفر وتحدد كل دولة غاياتها وأهدافها ومتطلباتها، إن هذا السؤال في قناعتى رغم أنه سؤال بديهي إلا أنه ليس مطروحا للاختيار، فالقاصي والداني يعلم بأن الإجابة المباشرة بنعم، ولكن المطلوب هو أكثر من نعم . إذ يجب العمل وقبول التضحيات ومواجهة العقبات معا، ولا بد أن تترك الدول ومؤسساتها أن مشوار التكامل طويل ومعقد، ويتطلب جهودا وصبرا وعملا وتمويلا مشتركا، ويتطلب شفافية الإتفاق والتنفيذ معا، وأن تكون الدول الأعضاء على قناعة سياسية (الارادة السياسية) بذلك، إذ أن هذا هو الأساس أي القناعة والإرادة السياسية، فما هي المتطلبات لذلك ؟

أولا لا بد أن نعي الدروس المستفادة من التجارب السابقة، فقد تحدثنا عن القناعة والإرادة السياسية التامة وهذا قرار مبدئي يجب أن تعمل كل المؤسسات في إطاره ويجتهد كل المسؤولين لتحقيقه، ويعلموا أن هذا من صلب مهامهم. ومن الدروس المستفادة أيضا أنه يجب حل الخلافات السياسية عربيا وسلميا وفي أقصر وقت، ذلك أن تلك الخلافات أعاققت التقدم كثيرا في مسيرة التكامل، وهذا ما دعانا للقول بحلها عربيا وبعقلانية وبرؤية مستقبلية. ونحن في غنى هنا عن الإشارة إلى التجارب العديدة في هذا المجال وأقربها على سبيل المثال الخلاف المغربي الجزائري ومشكلة الصحراء الغربية وإعاقته لمسيرة إتحاد دول المغرب العربي الكبير ، والخلاف القطري السعودي البحريني، والذي نأمل ان تستكمل عناصر حله لمصلحة تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كذلك الخلافات العراقية السورية طيلة أمد طويل أعاققت التعاون

فيما بينهما والتعاون العربي عامة والتصدي للمخاطر المشتركة. نخلص من ذلك الي أن من الأهمية بمكان تسوية الخلافات وإيجاد آلية لذلك، لأن الخلافات قد تنشأ في أى وقت، وهذه الآلية لا بد أن تضمن لها السلطة والإستقلالية بمشاركة الجميع بحيث تكون داعما لجهود ومسيرة التكامل الإقتصادي والعمل المشترك.

ويستفاد من التجارب أيضا أن وجود قاعدة للعدالة في تقدير المنافع والتضحيات، وآلية للتعويض تساند الأطراف المتضررة، من الأهمية بمكان للإستمرارية في عمليات التكامل والقناعة بها. فكثير من الأطراف تتضرر في الأجل القصير وحتى المتوسط من إلغاء الرسوم وتحرير القيود، وعلى هذه الآلية التي يتوفر لها المرونة الكافية أن تضع الحلول المناسبة لكل طرف، كأن تكون المدة أطول في التطبيق وتحقيق الأهداف، أو التأجيل والتعويض عن الخسائر في الإيرادات، أو دعم المزايا النسبية في صادرات معينة مقابل تضرر صادرات أخرى وهكذا، إن هذه الآلية مهمة للتناسب والتوافق مع الأوضاع والحالات المختلفة.

ولا ننسى في مجال الإستفادة من التجارب الماضية، أن تلك التجارب بنيت على ميثاق الجامعة العربية التي أنشأت عشية الحرب العالمية الثانية، وعلى هدف مبدأ التعاون وصيانة الإستقلال للأطراف، وكان هذا مناسباً جداً آنذاك، فالدول ناشئة وضعيفة ونامية وتنشد التعاون فيما بينها وتدعم إستقلال بعضها البعض كما جاء في الميثاق المشار اليه وفي إتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الإقتصادي .

وبعد مضي أكثر من 75 عاما والتطورات الهائلة التي حدثت في العالم والمنطقة العربية والتي أشرنا إلى بعض منها، فإن مراجعة لهذه التطورات وتغييرها تعد لازمة، وخاصة باتجاه الإرتقاء نحو التكامل والإندماج والتكامل لتحقيق النمو والتقدم والمناعة تجاه المخاطر الخارجية ، وهي مرحلة وهدف جديد له متطلباته المتعدده.

وإذا إقتنعت الدول العربية بأهمية التكامل لها حاضرا ومستقبلا، فلا بد لها أن تصيغ ذلك في إتفاقيات ومؤسسات تعطي لها الصلاحيات الإقليمية لتحقيق ذلك، ويتطلب هذا الحوار والمناقشة المستمرين، لتحديد الموضوعات التي يتعين أن تتخذ بنفسها فيها القرار، ويكون لمؤسسات التكامل سلطة القرار وفق التشريعات التي يتم وضعها، ويكون الإلتزام جماعيا بتلك القرارات في التطبيق والتنفيذ طالما أن هذه القرارات صدرت بمشاركة وقناعة جماعية. إن هذا هو ما ينقص التجارب العربية فقد إتضح لنا من الإستعراض السابق، إما عدم إكتمال العضوية أو الموافقة علي الإتفاقيات، أو ان الإلتزام هو واجب فقط على من وافق على القرار أي أن المرجعية وطنية في كل الأحوال، وقد كانت هذه أحد عقبات مراحل وإجراءات تجارب التكامل السابقة.

إن إحدى السمات المشتركة التي أضعفت التكامل، أن الدول العربية أو مجموعاتها الشبه إقليمية وبصفتها دولا نامية كانت تعاني من ضعف الإنتاج وعدم توازن هيكلها الانتاجية، فهي تعتمد على تصدير خامات ومعادن أولية، وإستيراد آلات ومعدات و مواد مصنعة، وهذا التشابه جعل التكامل فيما بينها أمرا صعبا. ويؤشر ذلك إلى ضرورة تعظيم الإنتاج وبخاصة الإنتاج الكبير ذي التقنية العالية أهمية كبرى. وقد يتطلب ذلك الإعتماد المتبادل في إستغلال الموارد وإقامة المشروعات المشتركة الكبيرة التي تعتمد في مستلزماتها على موارد ومواد متعددة متواجدة في أكثر من بلد من بلدان التكامل.

كما أن تسويق هذه المنتجات وخاصة الصناعات الكبرى كالسيارات والصناعات الهندسية، وكذلك المنتجات الغذائية الأساسية كالحبوب، تتطلب سوقا كبيرا يتوفر بها الطلب الكاف. إن هذا النهج ليس فقط في صالح التنمية الوطنية وترقية إستغلال الموارد المتوافرة بصورة إقتصادية أكبر وبعائد أعلى، بل أيضا من دواعم التكامل، فالإنتاج العالمي اليوم في كثير من المنتجات هو إنتاج عبر العالم، أي تتصافر فيه المواد والخبرات من مصادر شتى كالتلفزيونات والسيارات والأجهزة الإلكترونية وآلات المصانع والطائرات. إن هذا يؤكد على أهمية المشاركة المنسقة في سلاسل القيمة العالمية، وزيادة القيمة المضافة على المواد الأولية بدلا من تصديرها في شكلها الخام، وبالتالي تطوير صناعات جديدة وتوفير فرص عمل إضافية.

كما أن الإهتمام بتطوير البنى الأساسية يعد داعما هاما من دعائم التكامل، التي تعتمد بشكل مباشر على الطرق باختلاف أشكالها برية وجوية وبحرية، وعلى جودتها وحسن إدارتها وتنظيمها ووسائل النقل المختلفة المتاحة، وعلى الإتصالات السريعة الكفأه، التي تسهم في إنجاز الأعمال إتمام الصفقات. وتعتمد المشروعات في إقامتها وتسويق منتجاتها أيضا على وسائل النقل المختلفة، والطرق المعبدة، والمخازن المبردة والعادية، وتوفر خدمات الكهرباء والماء بشكل دائم ومستقر ودون إنقطاع. كل هذه البنى التحتية والخدمات المرتبطة بها ضرورية للتنمية الوطنية والتكامل الإقتصادي فيما بين الدول، وهي داعم ومحفز لتحقيق الأهداف الإنمائية على المستويات الوطنية والإقليمية.

ونشير هنا إلى جانب هام يتعين إبلأئه الإهتمام من البداية، وقد يبدو للبعض أن هذا الجانب ليس له علاقة بإنجاح التكامل الإقتصادي وتحقيق أهدافه، إلا أن حقيقة الأمر وإستيعابا لما حولنا ويحدث في العالم المتطور الذي نعيش فيه، فإن له الأولوية في خطط وبرامج التنمية الوطنية والإقليمية، ألا وهو تطوير التعليم والبحث العلمي. فالدول العربية لأسباب متعددة وضغوط مختلفة منها تنامي عدد السكان، وضغوط عجوز الموازنات العامة وموازن المدفوعات، يعاني فيها مستوى التعليم والبحث العلمي من تراجع بين وتظهر المسابقات العالمية ذلك، ويظهر التقدم التكنولوجي غير المسبوق في العالم الهوة الواسعة التي يعاني منها الوطن العربي. فجهودا حثيثة يجب أن تبذل على كل المستويات لتطوير نوعية التعليم ومناهجه وتوفير

كوادر نابغة في مختلف العلوم، وكذلك الإهتمام بالبحث العلمي ومؤسساته وموازناته وتشجيعه ودعمه بغية التطوير في كل القطاعات والمجالات، وزيادة القدرة على توطين التقنيات وإكتسابها والتدريب عليها وتطبيقها.

إن إعادة النظر في تجارب التكامل، والبدء بداية جديدة ستتطلب حوارا عاما منفتحا كثيرا على مختلف المستويات الشعبية والحكومية والتنفيذية والقيادية. وهنا يجب أن يكون تحديد الأهداف واضحا ومحددا من البداية، وألا تكون شعارات عاطفية يصعب تنفيذها والإلتزام بها، بل المطلوب لكل الدول العربية، وأيضا لمجموعاتها مثل دول الخليج العربية ودول المغرب العربي أو غيرها، أن تحدد قدراتها وأهدافها، وأن ما تقبل عليه هو لخدمة أجيالها في المستقبل وسوف تلتزم به وتدعمه.

كما أن هذا الحوار المعمق لا بد أن يتطرق لنفاصيل القطاعات في الإنتاج والتبادل التجاري والتسويق والرسوم وإنتقال الافراد للعمل والاستثمار، والتنسيق المالي والنقدي، وأعباء التكامل الإقتصادية والمالية، بحيث تكون الصورة واضحة لدرجة كبيرة من البداية، وأن يتم إختيار النماذج التي تتلائم مع الدول وقدراتها وأهدافها وإمكاناتها .

وسوف يتطلب ذلك بالضرورة إعادة النظر في الهيكل والتكوين الهرمي للعمل العربي المشترك بجميع مؤسساته من جامعة الدول العربية وأمانتها ومجلس الوحدة الإقتصادية العربية ، والمجالس الوزارية، والمنظمات العربية والإتحادات العربية، ودور القطاع الخاص والمجتمع المدني في العملية التكاملية والذي كان شبه غائب ولا يعتمد عليه بشكل كبير، مما يمكن معه القول أن التكامل في التجارب السابقة كان تكاملا حكوميا. أما في المرحلة المقترحة الجديدة فان المطلوب تكامل دول حكومات وشعوب معا. ولذلك تلعب المؤسسات الديمقراطية دورا هاما في التشريع وتوجيه التنفيذ، لذلك نجد أن التجارب الناجحة أعطت شرط "الديمقراطية" والمؤسسات الديمقراطية وزنا كبيرا في أسس أعمالها.

3. أهم عناصر مشروع التكامل الجديد

ان ما يتم ذكره هنا هو أمثلة لأهم العناصر للحوار اللازم لبناء التكامل الجديد، وليس كل العناصر. في الصفحات السابقة إستعرضنا أهم المتغيرات الدولية والعربية، التي يتعين أن تكون في البال وفي الخلفية الذهنية عند النظر في مشروع جديد للتكامل، إذ أن تلك المتغيرات لها أثر مباشر وغير مباشر في تحديد وإجراء نوع وخطوات التكامل المستهدفة. ذلك أن الدول العربية تنمو وتتعامل في بيئة عالمية تتطور وتتحرك، وعليها أن تأخذ ذلك في الاعتبار، وأن تتعاون مع أهم الدول التي ستساعدها في نقل التقنية وتوطينها وإكتساب المعارف والمهارات الفنية وتدريب الكوادر العربية عليها .

كما إستعرضنا أهم الخبرات المكتسبة من التجارب السابقة وذلك بهدف إكتساب الخبرة للمستقبل. فاذا طرح سؤال ومن أين نبدأ؟ تكون الاجابة نبدأ بمعرفة محيطنا العربي والدولي وتغيراته، وبمراجعة التجارب السابقة لكي تكون خطواتنا على أرضية صلبة وعلمية وعملية في أن واحد.

فالدول العربية لا تنقصها الإتفاقيات والتشريعات والقرارات، ولا تنقصها الأطر المؤسسية والمنظمات، بل على العكس هناك شعور بأن هناك اسراف في القرارات مقارنة بتطبيقها ، وتخمة وترهل في المنظمات وقصور في الجانب التنظيمي والتخطيطي والتنفيذي ، واذا نظرنا من زاوية أخرى فإن كل ذلك وعلي ما خلفه من عيوب، الا أن له مزايا تراكم الخبرات المكتسبة التي من المفروض أن يستفاد منها في مشروع المستقبل .

إن وقفة مع النفس تعد ضرورية في البداية، وبعد مرور هذا الزمن الطويل، لتقييم التجارب المتعددة من التعاون العربي ومحاولات التكامل الإقتصادي. فإن هذه المراجعة والتقييم يجب أن تتم في وضوح وصراحة وتأن، وعلى مستوى عال من المسؤولية وبرؤية شاملة تتجاوز الخلافات والسلبيات والحساسيات الآنية لتحقيق نقلة نوعية في التكامل الإقتصادي العربي وفي مستقبل الأجيال القادمة في بلداننا العربية ومستويات المعيشة فيها، وتقدمها علميا وتقنيا وفنيا وثقافيا. على أن تنتهي هذه المراجعة بوضع برنامج عملي مقبول من الجميع ،حكومات وشعوب،. ويتعين أن يساند ذلك تصميم وإرادة سياسية وإلتزام وتحمل للمسؤولية والتضحيات

المحسوبة إذا ما توفر ذلك، والخبراء العرب قادرون على وضع تفاصيل برامج موضوعية وزمنية ومالية لتحقيق الأهداف المنشودة للتكامل.

3-1 الأسس العامة

من المتعارف عليه والمسلم به، أنه يوجد مبادئ عامة يتفق عليها وعلى معانيها ومضامينها قبل الدخول في إتفاقيات نوعية وتفصيلية للتكامل ومنها:

- إحترام سيادة الدول الأعضاء وحدودها وأراضيها.
- عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء، وحل أية نزاعات أو خلافات بينها بالطرق السلمية والحوار.
- إستهداف الأمن والسلام لدول المجموعة كأرضية للتنمية الجماعية.
- ضمان العدالة النسبية بين الدول الأعضاء في التكامل سواء في التضحيات أو في المنافع ، ووضع آلية دائمة لمعالجة ذلك وتحقيقه.
- تعميق الروابط البينية بين الدول الأعضاء وشعوبها تاريخيا وثقافيا وفنيا وعلميا ورياضيا .

- تنسيق السياسات في القطاعات المختلفة بين الدول الأعضاء بمراعاة سياسات برامج التكامل ، وبما يخدم هدفي التنمية الوطنية ودعم خطوات التكامل معا.
- إحترام القانون وتعميق الديمقراطية وإحترام حقوق الانسان .
- تنسيق ودعم وتعزيز العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى ومجموعاتها خاصة في مجالات المواقف السياسية والتعليم والبحث العلمي ودعم وتوطين التكنولوجيا.

2-3 مضمون التكامل الإقتصادي ومداه وغاياته

إن الحوار الشامل والمعمق يتعين أن يتطرق إلى ما هو مطلوب والهدف المبتغى، فهل هو تعاون إقتصادي؟ أم تكامل في التبادل التجاري السلعي والخدمي فقط؟ أم بناء سوق مشتركة تشتمل على حريات إنتقال السلع والخدمات والأموال والأفراد وإقرار الحقوق لهم ؟ أم تستهدف وحدة إقتصادية تشمل إقامة سوق مشتركة بما في ذلك تنسيق وتوحيد السياسات النقدية والمصرفية والمالية وإنشاء عملة موحدة ؟ أم أكثر من ذلك بأن تتطور تلك الوحدة الاقتصادية مع الزمن وتوالي التطبيق إلى شكل من أشكال الوحدة السياسية؟ حلا لعدد من المشاكل التي قد تعترض بعض الأعضاء مثل صغر حجمها أو القلاقل العنصرية أو القبلية التي بها، أو الأخطار الخارجية التي تحقق بها وتهدها أو تهدد المجموعة كلها.

ان تحديد الهدف سوف يكون له تأثير مباشر على الخطوات والبرامج الموضوعة حسب الهدف من التكامل، وبطبيعة الحال مدى الإندماج بين الدول الاعضاء، وحجم العقبات التي قد تنشأ ، وكذلك حجم التضحيات المتوقعة من قبل كل طرف. المهم أن هذه الخطوة تكفل الوضوح التام للأطراف. ويكون مفهوما أن العملية التكاملية عملية طويلة الأجل متعددة المراحل، وأنها تشمل تنسيق كافة شؤون إدارة الاقتصاد وقطاعاته، وكذلك خطط ومشروعات وبرامج التنمية الجديدة، لكي يصار إلى "هارموني" تنسيق كامل لمسيرة الإقتصاديات وقطاعاتها القائمة وتحت الإنشاء بما يخدم ويقوي كل الإقتصاديات المندمجة بما في ذلك المشروعات الكبرى المشتركة التي تتطلب تكاتف الموارد وأندماجها من دول الاقليم، وإتساع السوق أمام منتجات هذه المشروعات سواء للأسواق المحلية أو التصديرية.

ومن نافلة القول أن أي من الأهداف السابقة الذكر سيتطلب إزالة العوائق أمام التبادل السلعي والزمنية، ويعني ذلك تخفيض وإزالة الرسوم الجمركية، وإلغاء القيود الكمية والإدارية والزمنية علي السلع والخدمات، بحيث تضمن هذه الإجراءات فعالية الخطوات التالية بإطلاق حريات تبادل السلع والخدمات وما يتلوها من خطوات. وينطبق ذلك على إزالة عوائق حرية إنتقال الأفراد والأموال إذا كان الهدف هو بناء سوق

مشتركة، ويتم ذلك ولو بالتدرج، وعند تمامه تكون خطوات حريات إنتقال الأفراد والأموال أيسر وأكثر دعماً وتعزيزاً لخطوات التكامل كلها.

والأهم عند الإتفاق على كل مرحلة، وذكر تفاصيلها في إتفاق يخصها أن يتضمن ذلك، آليات وأدوات التنفيذ وتخصيص تكاليفها المالية ورصدها وتحديد مصادرها، وعلي سبيل المثال فقد أقرت إستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك، ولم يكن لها حظ يذكر من التنفيذ بسبب غياب آليات التنفيذ التفصيلية زمانياً ومكانياً، وكذلك التكاليف ومصادر التمويل الكفيلة بتنفيذ ما يتفق عليه .

وتجدر الإشارة إلى أنه في تقديري أن حرية المبادلات للسلع والخدمات تعد بداية طبيعية ولازمة لأي تكامل، فهي من زاوية أخرى تدعم الإنتاج بتوسيع السوق في دول التكامل، ولا يتعارض مدخل التجارة مع الإهتمام بتعزيز وتنويع الإنتاج بل يسيران جنباً إلى جنب. ولا يفوتنا أن نشير إلى أهمية البناء على ما تم إنجازه، فقد قطعت الدول العربية مجتمعة ومجموعات شبة إقليمية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية شوطاً كبيراً في حريات تبادل السلع وتوحيد الرسوم الجمركية، وهذه جهود يجب إحترامها والبناء عليها وعدم إهدارها.

3-3 الإصلاح الاقتصادي

يجب ألا يوقف التكامل برامج الإصلاح الاقتصادي التي تشمل كل الدول العربية تقريباً، مع الإختلاف في أهمية وأوليات الإصلاح الاقتصادي والمالي والإجتماعي. فخطوات الإصلاح التي تهدف إلى إعادة التوازن وسلامة الأسعار والتضخم والدخول وأسعار الصرف والفائدة وتوازنها داخلياً ومع الخارج، هي في مصلحة التنمية الوطنية والتكامل الإقتصادي الإقليمي وشبه الإقليمي علي حد سواء. فقوة الإقتصاد الوطني من قوة التكامل والعكس صحيح. فالغاء الدعوم بالتدرج والغاء تعدد أسعار الصرف والفائدة سيؤدي إلى التقريب بين إقتصاديات مجموعة التكامل بفعل آليات السوق، وزيادة فائدة خطوات التكامل وتسريعها أيضاً.

3-4 مشاركة القطاع الخاص

من الخبرات المكتسبة تنامي إفساح المجال لاشراك القطاع الخاص في كل مراحل التكامل الإقتصادي، ذلك أن عملية التكامل لا يتعين أن تكون عملية "حكومية" بحتة، قد تفوقها الحكومة والأجهزة الحكومية كخطط وبرامج وسياسات، إلا أن التنفيذ يتطلب تشجيع ومشاركة شركات القطاع الخاص في عمليات التكامل المختلفة مثل التبادل السلعي والخدمي وخدمات النقل والشحن والتأمين وتطوير الإنتاج وإنشاء المشروعات المشتركة والإستثمار وإنتقال رؤوس الأموال. فهذه المشاركات هامة جداً في دعم التكامل وترجمة القناعة

على مستوى المجتمع المدني، والمساهمة في توفير مواطن شغل جديدة والإحتكاك وزيادة الخبرات وتراكمها.

وعندما نقول القطاع الخاص يشمل ذلك مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المحلية. ومن الطبيعي أن يتزامن ذلك مع وضع مواصفات قياسية مناسبة يتفق عليها بين الدول الأعضاء للسلع والخدمات بما يسهل ويدعم حركة التبادل وتوسعها. وعادة ما تشكل لجان فنية تعمل في هذا المجال ويعرض عليها ما يعترض حركة التكامل من مشاكل تتعلق بالمواصفات القياسية لابداء الرأي والمشورة .

ولسنا هنا بصدد النص علي صيغ معينة، فالصيغ متعددة وهي وسائل تؤدي إلى هدف، ولذلك فقد تكون مشاركة المجتمع المدني بوجود مجالس لرجال الاعمال، أو مشاركتهم في أعمال اللجان الفنية والتجارية والمالية وغيرها، أو من خلال مؤسسات برلمانية أو ديمقراطية. المهم في هذا الصدد هو ضمان تواجد آراء القطاع الخاص والمجتمع المدني للتعبير عن مصالحهما، ويرتبط ذلك بجانب آخر مهم سيتم ذكره فيما بعد وهو المدى الذي تعطي فيه الصلاحيات لمؤسسات التكامل في التشريع والإقرار وأن يكون لديها صلاحيات فوق وطنية في نفاذ قراراتها وخطواتها.

3-5 العدالة الإجتماعية

في إطار السياسات القطرية تهتم كل دولة بتحقيق العدالة الاجتماعية داخليا، بإتباع عدد من البرامج وسلطة متكاملة من السياسات والإجراءات التي تكفل عدالة وحسن توزيع الموارد، والوقوف بجانب الضعفاء وضمان الحقوق الأساسية للمواطن من صحة وعلاج وتعليم ومعيشة. وتتنوع السياسات المتبعة، منها مجانية التعليم أو رسوم زهيدة، وبرنامج علاجي صحي حكومي يشمل مستويات ومستشفيات عامة لعلاج المواطنين، ودعم السلع الضرورية والتموينية. وتتوسع هذه المجموعة لتشمل سياسات وإجراءات تعالج مشاكل البطالة والفقر وتقديم الإعانات وإيجاد فرص العمل، ودعم المرأة في صحتها وتعليمها وعملها. ولا بد للدولة من أن تراجع مجموعة السياسات التي تستهدف إعادة توزيع الموارد لصالح الفقراء والفئات البسيطة والمهمشين بما يحقق العدالة الاجتماعية، ويعطي النظم الإقتصادية والإجتماعية المتبعة مشروعية، ويدعم الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي .

وإذا ما دخلت دولة ما إلى مجموعة للتكامل الإقتصادي يتعين أن يدعم التكامل وآلياته هذه المنظومة الإجتماعية، وذلك بمراعاة إحتياجاتها ومتطلباتها، وتنسيق السياسات الصحية والتعليمية والإجتماعية والتموينية وسياسات وإجراءات العمل ومكافحة الفقر والبطالة. بما يدعم ويؤكد السياسات الإجتماعية ويحقق العدالة الإجتماعية في الدول الأعضاء في المجموعة.

ومن أهم وسائل تحقيق ذلك إنشاء صندوق تعويضي تشمل أهدافه مساندة هذه الفئات وهذه السياسات، وخاصة الوقوف بجانب الدول الأعضاء الأقل نموا وحظا. ويعمل هذا الصندوق التعويضي لموازرة الدول التي تتأثر سلبا بإلغاء الرسوم الجمركية نتيجة انخفاض إيراداتها، أو نقص صادراتها، أو تضرر الإنتاج بها، جراء المنافسة وفتح الأسواق. ويربط الصندوق التعويضي تلك الموازنة والمساندة بمدد معينه يتم خلالها معالجة الخلل وتحقيق منافع التكامل وتقليل الآثار السلبية السابقة. هذا بالإضافة إلى النظر في مساهمات مثل هذه الدول في عملية التكامل وما يفتق من مواردها لصالح عمليات التكامل، وإن كانت هذه الإقتطاعات عادلة أو مبالغ فيها، وقد يشمل ذلك تخصيص صناعات أو نشاطات معينة للدول الأقل نموا في المجموعة ليتم وضع إستثناءات خاصة بها، أو تمويل برامج إغاثية معينة هامة لتلك الدول. وكل هذه الجهود هي أصلا لتيسير وتعزيز مشروع التكامل.

إن غياب آلية التعويض قد يهدد تماسك وإستمرارية مجموعة التكامل، إذ قد يهددها بالإنتهاء، وهناك تجارب تؤكد ذلك (مثل تجربة شرق أفريقيا)، وقد تأخذ المساعدات شكل المعونات الفنية والمنح وهي نافعة وذات قيمة في تأسيس نظم المعلومات ووضع تنظيم إداري حديث متقدم يساعد في جودة التعامل مع مؤسسات الدول الأخرى، وكذلك تمويل المعونات برامج تدريب العناصر البشرية في الدول الأقل نموا على الجوانب العلمية والفنية ذات الأهمية في القطاعات المختلفة في الإقتصاد. كل هذه الأدوات وسائل داخلية وإقليمية تدعم العدالة الإجتماعية والتوازن بين الدول الأعضاء ومن ثم تدعم مسيرة التكامل ذاتها.

3-6 البعد التعليمي والتكنولوجي

لا شك أن إعتبار تطوير التعليم ونوعيته يعد من الأهمية بمكان ضمن إتفاقات التكامل، ذلك أنه ركنا أساسيا في بناء الدول. والدول العربية كلها تعاني من تدني في نوعية التعليم لأسباب متعددة، منها ما يتعلق بزيادة السكان ونموها بمعدلات كبيرة وهو ما جعل السياسات التعليمية تهتم بالكم وليس بالنوع، ومنها ما يتعلق بالإمكانات المالية وما يتطلبه تطوير التعليم من إستثمارات ضخمة في المباني والأجهزة والمعامل والكتب المدرسية والتدريب والنشاطات وغيرها. وهناك مجالات عديدة للتعاون في حقل التعليم من خلال لجان مشتركة، وخطط وبرامج تطويرية مشتركة. ويشمل التعاون فتح الدراسة في الجامعات أمام الطلبة من دول المجموعة سواء للمستوى الجامعي أو للدراسات العليا، وتبادل الخبرات والتجارب في هذا الصدد من خلال تبادل الأساتذة والباحثين بموجب إتفاقيات تنظم هذه الجوانب.

ولا نغفل أن الدول العربية في مجموعها متخلفة تقنيا مقارنة بدول العالم المتقدم غربا وشرقا، ويتعين أن تتطور الدول العربية تكنولوجيا في قطاعات عديدة إنتاجية وخدمية. وما يتبادر إلى الذهن في هذا المجال هو فتح قنوات التواصل والتعاون والإندماج من معاهد ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الأكاديمي

والتطبيقي، بما في ذلك تنفيذ مشاريع بحثية مشتركة والإستفادة منها في تطوير الإنتاج والخدمات في دول المجموعة.

ولجعل هذه المعاهد والمؤسسات البحثية أكثر علما فهي لن تبدأ من حيث بدأ غيرها بل سيستفاد مما وصلوا اليه، وكيفية إستيعاب التقنيات ونقلها وتوطينها وتطويرها. والإشارة إلى ذلك من المهم أخذه في الاعتبار لكي يساهم التكامل الإقتصادي في التنمية والرقي والتقدم والدفع بالانتاج ونوعيته، وبالإدارة وتطوير أساليبها، مما يدفع بالدخول ومستويات المعيشة الي أعلى في إتجاه التحسن.

3-7 سلطات التكامل وإتخاذ القرارات

يعد هذا الجانب من أهم الجوانب في إعادة ترتيب الأوراق ومراجعة التجارب، وفي ذات الوقت لا نغفل حاجة الدول لترتيب أوضاعها ومراعاة خططها وبرامجها. إلا أن نجاح أي تجربة تكامل لا بد أن تكون لها السلطات التي تمكنها من تحقيق أهدافها وأغراضها والنجاح في ذلك وتوالي متابعة التجارب. ورأينا نطاق تجربة جامعة الدول العربية وتاريخها ومجالسها التي إنبثقت عنها، وميثاقها الذي إستهدف التعاون وليس التكامل، وجعل أن تنفيذ القرار هو لمن وافق عليه، ومن لم يوافق عليه فهو غير ملزم، بمعنى أن السلطة الوطنية هي المرجع أولا وأخيرا.

ونحن أمام تجربة مقترحة جديدة للتكامل، فالدول ذاتها هي التي ستقر القواعد الجديدة حسب إرادتها المطلقة إن أرادت، أن تعطي لسلطات التكامل الشرعية والصلاحيات التنفيذية "فوق الوطنية" في موضوعات وخطوات ومراحل التكامل المقترحة. وأن هذا الموضوع نعي ونعلم أنه هام وأنه علي الدول ذاتها أن تتخذ القرارات الصالحة لها حاضرا ومستقبلا، إن أرادت لمستقبل الأجيال القادمة العيش بصورة أكثر إشراقا ومناعة في ظل مجموعة متكاملة مندمجة لها قوة أكبر سياسيا وإقتصاديا وإقليميا وإجتماعيا.

ولعل الحوار السابق الإشارة إليه كأساس لمشروع التكامل المقترح سيتعرض لهذا الجانب الهام، كأحد الموضوعات التي لها علاقة بالسيادة الوطنية وعلاقتها بالسياسات المحلية وإمكانيات نجاح تجربة التكامل وجديتها وتحقيق أهدافه، ذلك أن المهم أن تصل المجموعة إلى تعهدات تلتزم بها وتطبقها وينفذها كل دولة عضو. ونؤكد هنا رأينا في أن التجمعات الجزئية أو شبه الإقليمية كمجلس التعاون لدول الخليج العربية أو إتحاد دول المغرب العربي أو غيرهم في المستقبل إن أمكنهم تجاوز العمل الجماعي فهذا لا إعتراض عليه ولا تعارض فيه، إنما يصب في المصلحة العربية العليا وقوتها.

3-8 آلية للعدالة وفض المنازعات

إن هذه الآلية ضرورية لحفظ الحقوق وإرساء التوازن بين الحقوق والواجبات بين الدول الأعضاء في التكامل وضمن إستمرارية المجموعة، وكذلك لفض المنازعات التي قد تنشأ سواء بين الدول الأعضاء أو في تفسير وتطبيق أحكام المعاهدات والإتفاقيات التي تحكم التكامل.

وإذا ما أقرت هذه الآلية فلا بد أن تحترم أحكامها وقراراتها، ويكون لها صلاحيات النفاذ والتطبيق. فقد أظهرت التجارب أهمية وجود "محكمة للعدل" وبغض النظر عن المسميات، فإن آلية إقرار العدالة وتصويب المسار وحفظ الحقوق وتفسير النصوص والتوسط بين الفرقاء لحل الخلافات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء لهي آلية هامة وضرورية لإستمرارية التكامل وتعميق تجربته.

وتتطلب هذه الإستمرارية المنشودة حسن توزيع التضحيات والمنافع، وإيجاد العدالة والتوازن بين الدول الأعضاء، ناهيك عن حل المنازعات، كل ذلك يعنى من زاوية أخرى إستمرارية تجربة التكامل وتطويرها، وهو ما يفترض أن تلعب فيه آلية العدالة دورا مهما وداعما لتكامل المجموعة.

3-9 دور صناديق ومؤسسات التمويل العربية

تقوم صناديق ومؤسسات التمويل العربية بدور هام في معاونة الدول العربية في تنفيذ مشروعاتها الإنمائية، وذلك بتمويل تنفيذ هذه المشروعات وحل ما قد يعترضها من إختناقات وخاصة بتوفير ما يلزمها من النقد الاجنبي، وتمويل توريد المعدات والمولدات والأجهزة الموردة من مصنعها، أو تمويل البناء المؤسسي والتدريب، كل هذه الجهود تدعم التنمية الوطنية وتساعد على إنجازها. والمهم هو تنمية وتطوير دور هذه الصناديق والمؤسسات التمويلية في عملية التكامل الإقتصادي فيما بين الدول العربية، أوفيا بين مجموعات منها. وتتعدد أساليب ذلك، فالصناديق والمؤسسات التمويلية قادرة على إعطاء الأولوية لمشروعات التكامل الإقتصادي بعدة أساليب، منها عدم إحتساب مقدار تمويل مشروع التكامل من حصة الدولة العضو في برنامج التمويل السنوي، أو احتساب نسبة منه فقط من حصتها، أو تقديم التمويل لمشروعات التكامل بشروط أكثر يسرا وأقل عبئا كفاءة أقل أو لمدة أطول، بمعنى تقديم "عنصر منح أعلى وأكبر" لمشروعات التكامل.

وحقيقة الأمر أنه وإن كانت الصناديق ومؤسسات التمويل بابها مفتوح للمساهمة في مشروعات التكامل، إلا أن ما قامت به في هذا المجال هو دون الطموحات بكثير، ولا يعود سبب ذلك كله للصناديق ومؤسسات التمويل، ولكن الدول فضلت لحقبات طويلة من الزمن ولأسباب معروفة تمويل مشروعاتها الوطنية، ولعبت الخلافات الإقتصادية والسياسية أيضا دورا في ذلك.

وقد يتطور الأمر في المشروع الجديد للتكامل بالنص على نسبة معينة أوحدا معيناً من التمويل يجب أن يذهب ويخصص لمشروعات التكامل العربية الكبرى. ويؤثر إيجابياً التخفيض الذي قد يمنح في الشروط المصاحبة لهذا التمويل، أي الزيادة في عنصر المنحة على تأكيد دور التمويل في نجاح المشروع التكاملي الجديد .

ويتعين أن تكون المشروعات التكاملية جزء من الخطط الوطنية والتفكير الوطني وهذه مرحلة متقدمة وخاصة في المشروعات الكبرى للطاقة في النفط والغاز ومشروعات الربط الكهربائي والطرفي أو مشروعات المياه والبيئة الكبرى، وكذلك مشروعات تطوير التعليم والبحث العلمي .

إن مجموعة التنسيق التي تضم مجموعة صناديق ومؤسسات التمويل العربية مؤهلة جداً للقيام بدور أكثر فعالية لدعم التكامل الإقتصادي، وإبتكار أساليب متعددة لهذا الدعم، وتقديم ما يلزم مشروعات التكامل من تمويل. وهي أذرع للمجموعة يمكن إستخدامها بضوابط لتحقيق أهداف التكامل الإنتاجي والمشروعات المشتركة للتكامل، والتنمية الوطنية والجماعية، وكذلك للتعويض فيما يخص الدول الأقل نمواً والأقل حظاً في التنمية ومستوى المعيشة .

3-10 تنسيق السياسات الإقتصادية والمالية

تبدو الحاجة ملحة لتنسيق السياسات على عدة مستويات. وبسبب أن التنسيق مطلوب لعدة قطاعات هامة مثل التنسيق اللازم للتبادل السلعي والخدمي ووضع قواعد التحرير وقواعد المنشأ والإعفاء أو التخفيض في الرسوم الجمركية، ووضع التعريفات الموحدة تجاه الخارج ، وكذلك التنسيق مطلوب للإنتاج وتوسعه، وللمشروعات الكبرى وقطاعات الصناعة والزراعة والمياه والبيئة والطاقة، ومطلوب أيضاً لتنسيق السياسات الإجتماعية وسياسات التعويض ، وتنسيق السياسات النقدية والمدفوعات، فإن الضرورة تقتضي وجود هيئة عليا أو مجلس أعلى للتخطيط والتنسيق يضع المبادئ والتوجيهات، وعدد من اللجان أو المجالس النوعية أو القطاعية لتنسيق السياسات في مجالات محددة تضع القواعد التفصيلية والبرامج المرحلية وتتفق عليها في ضوء التنسيق بين أهداف التكامل والأهداف الوطنية ورفعها للمجلس أو الهيئة العليا لاعتمادها. إن آليات التكامل وما تتطلبه، تجعل أيضاً أن يقابل ذلك على المستوي الوطني مجالس تعمل بتناغم مع المجلس أو الهيئة العليا الاقليمية.

ويتضمن تنسيق السياسات، التنسيق المالي الذي يشمل تنسيق الضرائب والرسوم. فكما يتم الإتفاق علي مراحل تخفيض الرسوم الجمركية وما شابها في خطوات تحرير التجارة والتبادل السلعي والخدمي وإنشاء منطقة تجارية حرة، يتم الإتفاق على تنسيق موارد مالية جديدة تعوض الإنخفاض في الإيرادات الجمركية.

وقد تأخذ شكل رسم إضافي على الواردات السلعية "رسم التكامل"، ويمكن التفريق فيه بين السلع التي يكون لها مثيل وطني في إحدى الدول الأعضاء، بأن يكون هذا الرسم أعلى نسبياً، مما هو مفروض على السلع الأخرى التي ليس لها مثيل محلي في دول المجموعة.

3-11 التنظيم المؤسسي

يتعين أن يكون التنظيم المؤسسي للتكامل (الكيان الاقليمي لإدارة التكامل)، تنظيماً شاملاً كفاً، بمعنى أنه يشمل كل السلطات اللازمة، وعلى قدر من الكفاءة والمرونة بما يؤمن توالي وتنامي العمل وتنسيقه مع السلطات القائمة في الدول الأعضاء. والأجهزة التالية، بغض النظر عن المسميات، لازمة للتنظيم المؤسسي للتكامل الإقتصادي:

- مجلس القمة: ويضم الرؤساء والملوك ورؤساء الحكومات، ويمثل السلطة العليا لأجهزة التكامل، ويتخذ القرارات ويصدر التوجيهات ويعدها كلما لزم الأمر، ويجتمع مرة واحدة على الأقل في السنة. ويمكن للمجلس أن ينشأ جهازاً أولجناً دائمة للمراجعة والمتابعة تختص بالتدقيق المالي والمراجعة والمتابعة الإدارية وتقدم تقريرها لمجلس القمة عن سائر أنشطة مجموعة التكامل .

-المجلس الوزاري: ويضم في عضويته وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بشؤون التكامل والمشرفين على أهم القطاعات الإقتصادية مثل وزراء التخطيط والمالية والإقتصاد والتجارة والزراعة والصناعة. ويتولى هذا المجلس إصدار القرارات المتصلة بتسيير عمليات التكامل في كل قطاع والتنسيق بين القطاعات في ضوء قرارات وتوجيهات مجلس القمة. ويقرر المجلس الوزاري الموازنة السنوية للتكامل ويعتمد التقرير السنوي له بما في ذلك القوائم المالية. ويجتمع هذا المجلس مرتين في السنة على الأقل، وللمجلس أن ينشأ مجالس نوعية أو قطاعية أولجاناً فنية لاداسة شؤون قطاع أو نشاط أو موضوع معين.

-الأمانة العامة أو المفوضية: وهي الجهاز التنفيذي الرئيسي، ويتكون من خبراء وإستشاريين وفنيين من الدول الأعضاء، ويتولى إعداد الدراسات اللازمة والمشروعات والبرامج اللازمة المنفذة لقرارات المجلس الوزاري ومتابعتها مع الأجهزة المناظرة في الدول الأعضاء. وتعد الأمانة العامة مشروع موازنة التكامل وتعرضها للإعتماد وتتابع تنفيذها وتعد التقارير اللازمة لذلك. ويقترح أن يكون للأمانة العامة مجالس معاونه برلمانية وشعبية وأهلية ومن أصحاب الأعمال والمستهلكين، لتكون هذه المجالس كقنوات تصب فيها آرائها وتعبر عن مصالحها. ويمكن أن ينظر في أن تكون هذه المجالس تابعة للمجلس الوزاري أو للأمانة العامة أيهما أكثر فائدة ومحققاً للهدف، وهو وجود تنسيق وتناغم بين القرارات الرسمية والآراء

والمصالح المهنية والشعبية خلال مسيرة التكامل. وينصح بتعاون الأمانة العامة مع الإتحادات الصناعية والتجارية ومعاهد الأبحاث والإتصالات .

-محكمة العدل أو آلية فض المنازعات: وهي إحدى الأجهزة الرئيسية والضرورية في التنظيم التكاملي، وأن يكون لها إستقلاليتها بحكم طبيعة عملها القضائي. وتشكل أساساً من قضاة من ذوي الخبرة ترشحهم الدول الأعضاء. وتختص هذه الآلية بتفسير المعاهدات والاتفاقيات، وحل المنازعات التي قد تنشأ خلال التنفيذ بين الأطراف ذات الصلة من الدول الأعضاء .

وقد سبق الإشارة إلى أن المجلس الوزاري له الحق في إنشاء مجالس وزارية أو لجانا دائمة لقطاعات أو أنشطة معينة، ونشير في هذا الصدد، في المجال الإقتصادي، إلى المجموعة التجارية التي تعتنى بشؤون حريات التبادل السلي والخدمي والتعريف الجمركية وقواعد المنشأ، والمجموعة الإنتاجية التي تعتنى بالتنسيق في مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي والطاقة وتنسيق إنشاء المشروعات المشتركة وتطوير الإنتاج والتدريب، ومجموعة التنسيق النقدي التي لها طبيعة خاصة وتشمل شؤون تسهيل المدفوعات البيئية (إتحاد مدفوعات أو غرف المقاصة) وتنسيق السياسات النقدية والمصرفية، والأسواق المالية وإصدار وتوحيد العملة.

-الصندوق التعويضي: وقد سبق الإشارة إلى أهمية العدالة فيما بين الدول، ويختص هذا الصندوق بتقديم الدعم والتعويض للدول الأقل نمواً والأقل حظاً في التنمية، ويهدف إلى مراعاة تحقيق العدالة في توزيع التضحيات والمنافع جراء التكامل وتطبيقاته ومراحله. ويكون التعويض بسبب النقص في الإيرادات أو الصادرات أو بمراعاة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والآثار الأنية والمستقبلية لخطوات التكامل علي تلك الدول .

لا يعني ذكر بعض المؤسسات الرئيسية السابقة كأجهزة مقترحة للتكامل أنها محصورة بذلك، بل أن الحاجة قد تدعو لإنشاء بعض الأجهزة لمهام لازمة ويرى حينها مدى الضرورة لذلك وكيفية الإنشاء والتبعية الإدارية المناسبة. وعلي سبيل المثال هل متابعة وتقييم التنفيذ ينشأ لها جهاز خاص أم تكون أحد مهام جهاز المراجعة والمتابعة التابع لمجلس القمة؟ وكذلك مهام التنسيق بين شبكات البحوث العلمية والتكنولوجية بما يفيد المجموعة ويعمل على تقدمها وتقليص الفجوات التقنية فيما بينها، فكيف يمكن أن يتم ذلك بالكفاءة وبأقل التكاليف التنسيق بين مؤسسات ومراكز ومعاهد البحث العلمي في الجامعات وغيرها وفي القطاعات المتعددة ؟ وهل يتم تكليف أحدهم المراكز أو المؤسسات بذلك أم ينشأ مجلس اقليمي لذلك ليتولى النظر في توزيع المهام حسب القطاع والنشاط؟.

12-3 موارد الميزانية

تقتضي جدية التنفيذ وضع الموارد المالية موضع الإهتمام، ذلك أن القرارات وتنفيذها تلزم في المقابل وضع الموارد اللازمة لتنفيذ خطوات التكامل، وأولها المخصصات المالية لأجهزة التكامل. وهذه المخصصات تقتسمها الدول الأعضاء بنسب يتفق عليها، وعلي أساسها، وعادة تأخذ في الإعتبار الأوزان النسبية للنتائج القومي وعدد السكان لكل عضو . وقد تفرض مجموعة التكامل بالإتفاق فيما بينها رسوما معينة "للتكامل" تؤول إلى ميزانية المجموعة كالرسوم على السلع المستوردة من غير وطنية المنشأ (أي من الدول الأخرى)، أو رسوم علي أنشطة أو مبيعات معينة. ويأتي بعد ذلك الموارد اللازمة للمشروعات الانمائية وهذه تحدد في الجزء الإنمائي من خطة التكامل ومساهمة كل عضو فيها. وتبين الإتفاقية المالية هذه الموارد تفصيلا ومصادرها وبنود إنفاقها وسلطات إعتداد كل منها. وتخضع جميع الأمور المالية إيرادا وإنفاقا للمراجعة والتدقيق. ومن المهم أن تتضمن الموازنة العامة لكل عضو في التكامل ذلك الجزء المتعلق بمساهماته في موارد ميزانية التكامل، ولا بد أن تصدر الموازنات بقانون في كل الدول الأعضاء مما يعطيها الشرعية المطلوبة، والمصادقية للتنفيذ من ناحية أخرى.

ومن الطبيعي أن إعادة النظر في هيكل العمل العربي المشترك سيشمل مراجعة ميثاق الجامعة العربية والنظر في دورها في المرحلة الجديدة، وهل سيركز على الجوانب السياسية والدفاعية، ويترك لمجموعة التكامل وأجهزتها الجوانب الإقتصادية والمالية. وفي كل الأحوال فإن دمج كل من المجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي ومجلس الوحدة الإقتصادية العربية ضمن أجهزة التكامل في مهام واحدة تصبح خطوة ضرورية، وكذلك مراجعة دور المنظمات العربية وعلاقتها بأجهزة التكامل ومهامها في المشروع الجديد المقترح للتكامل.

وسوف يكون من المهم دراسة دور المؤسسات المالية والانمائية العربية في الحقبة الجديدة، وبخاصة الصناديق والمؤسسات العربية ذات المهام الإنمائية والإقتصادية مثل الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي والمؤسسة العربية لضمان الإستثمار وصندوق النقد العربي، كأذرع للتكامل الإقتصادي العربي، ودورها الجديد في تدعيم ودفع هذا التكامل والمساعدة في تنفيذ برامجه. ولا يمنع ذلك من الإستفادة من مجموعة التنسيق، بل هذا مطلوب بشكل أو آخر، تلك المجموعة التي تضم بجانب المؤسسات سالفة الذكر، مؤسسات تنموية هامة مثل البنك الإسلامي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية في أفريقيا ، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية ، وصندوق أبوظبي للتنمية، وصندوق قطر للتنمية، فكل هذه المؤسسات المالية الانمائية لها أدوار مهمة في تمويل المشروعات الانمائية في الدول العربية أو في بعض منها، يمكن لها أن تساهم في تعزيز المشروعات الإنمائية من خلال أنشطتها

المتعددة، ويضطلع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي بمهام أمانة التنسيق لهذه المجموعة الهامة في مجال التمويل الانمائي.

أما علاقة المجموعة بالتكتلات الأخرى وبالذول الأخرى، فلا شك أن المجلس الوزاري للمجموعة سيهتم بها، وقد يشكل لها مجموعة تفاوضية و/أو يضع لها أسسا لهذه العلاقات وقواعد للتفاوض، إذ أن هذه العلاقات هامة وضرورية لمسيرة التكامل وأهدافه ودعم خطواته سواء لدول المجموعة أو للدول الأعضاء في مجالات متعددة منها التعليم والتدريب ونقل وتوطين التكنولوجيا وإستيراد المعدات اللازمة لتطوير الإنتاج الصناعي والزراعي وغير ذلك.

الفصل الثالث

تعزيز القدرة علي مواجهة الأزمات

يتضمن قيام التكامل في طياته زيادة المناعة العربية الجماعية والوطنية وزيادة القدرة علي مواجهة الأزمات، وهذه إحدى المزايا الكبرى والشاملة للتكامل . أن تعزيز القدرة الجماعية للإقتصاديات العربية علي مواجهة الأزمات تعد ميزة شاملة لها جذور أساسية ناتجة عن تفاعل عناصر ومراحل التكامل بزيادة وتنمية التبادل التجاري والخدمي فيما بين الدول العربية، وزيادة حجم الإستثمارات وما يتبعها من زيادة الإنتاج ومعدلات التشغيل.

كل ذلك يعنى فيما يعنى زيادة قوة الإقتصاديات العربية، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى زيادة تفاعل وتبادل وحرية وإنماج عوامل الإنتاج وإنتقالها بصورة أوسع وأعلى كفاءة وجدوى من بقائها كل في بلده في مستوى أقل من الإستغلال . فالتكامل يتيح ما هو غير متاح في الإقتصاديات المنفردة، إذ يتيح التكامل تعظيم إستغلال الموارد البشرية والإقتصادية والطبيعية وإنماجها بشكل يستثمرها، وينعكس تفاعلها هذا بزيادة النشاط الإقتصادي في التجارة والخدمات والإستثمار والإنتاج والنقل والتأمين والاتصالات، وزيادة الدخل والقيمة المضافة (الناتج المحلي الاجمالي)، وهو ما يقوي قدرة الإقتصاديات المتكاملة علي مواجهة الأزمات.

وتتضح أهمية هذا الميزة والخاصية، بالنظر لإستمرارية حدوث الأزمات في النظام العالمي القائم، فظاهرة الأزمات وتنوعها تعد ملازمة لدول العالم في العقود الأخيرة، وهو ما يدعو للنظر في وسائل مواجهة هذه الأزمات، وبناء مناعة ذاتية وقدرات كافية لها آلياتها التي تستطيع مواجهة تلك الأزمات والتخفيف من أثارها السلبية.

ومن نماذج الأزمات أزمة المديونية الخارجية والأزمة المالية 2008، وأزمة تدني أسعار النفط ، وأزمة الغذاء، وأزمة تغير المناخ ، والأزمات المرتبطة بتبعات التحولات السياسية في المنطقة مثل ما سمي بالربيع العربي في عدد من الدول العربية، وأزمة وباء كوفيد 19، وأزمة الحرب الروسية على أوكرانيا مؤخراً. كل هذه الأزمات تترك أثارها المباشرة وغير المباشرة وبدرجات متفاوتة على الدول وإقتصادياتها. فالدول العربية من الدول التي تتأثر بشكل كبير بمثل هذه الأزمات لأسباب متعددة فهي في موقع جغرافي حساس، كما أن جزءاً هاماً من مصادر الطاقة المستخدمة حالياً يقع في باطن أراضي المنطقة العربية (النفط والغاز)، ولدي دولها إستثمارات وإحتياجات هامة مستثمرة في الأسواق العالمية، ثم أن هياكلها

الاقتصادية تتسم بعدم التوازن فهي كدول نامية تعتمد في أغلبها على تصدير سلع وخامات أولية وإستيراد آلات ومعدات و سلع مصنعة.

وسوف نستعرض هنا احدى هذه الأزمات وكيفية التعاون في مواجهتها وتخفيفها ، ألا وهي المديونية الخارجية للدول العربية. وتظهر الأرقام المتاحة أن المديونية الخارجية للدول العربية بلغت في نهاية عام 2020 نحو 365 مليار دولار مقارنة بنحو 338 مليار دولار عام 2019 أي بزيادة قدرها حوالي 8%. وتقع هذه المديونية في 12 بلدا عربيا ، إلا أن أكثر من 90% منها يقع في 6 دول عربية فقط هي، مصر ، السودان، عمان، تونس، المغرب، ولبنان. ومصر وحدها يقع عليها حوالي ثلث المديونية الخارجية العربية، وقد بلغت قيمة خدمة الدين للدول العربية عام 2020 نحو 26 مليار دولار وبنسبة إجمالية متوسطة قدرها 14.4%.

ومن ناحية نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي نجد أن أعلى هذه النسب يقع في لبنان 178.3%، السودان 152%، تونس 95.8%، جيبوتي 72.9%، عمان 59.2%، وموريتانيا 52.9%. وكذلك إذا نظرنا إلى نسبة خدمة الدين إلى الصادرات نجد أن أعلى النسب تقع أيضا في لبنان 71.6%، اليمن 36.8%، الأردن 30.8%، ومصر 28.5%، وهو ما يعنى أن سداد خدمة الدين يستغرق هذه النسب من إيرادات الصادرات من السلع والخدمات ، الملحق(7).

تعصف أزمة المديونية الخارجية وأعباءها بكثير من الإقتصاديات، ويمثل سداد أقساط الديون عبئا علي إيرادات الدولة من النقد الاجنبي وسحبا من قدراتها المالية التي من المفروض أن توجه الي التنمية، والأمثلة عديدة للدول التي رزخت تحت أعباء الديون، وعطلت مسيرتها ونموها الإقتصادي والاجتماعي . ولا شك أن التضامن والتكامل يزيد من مناعة الدول العربية وقدراتها على مواجهة أزمة الديون الخارجية من عدة أوجه وبعده أساليب. وقد رأينا مثل هذه الحلول وأبسطها في التضامن بتأجيل سداد الديون و/أو إعادة جدولتها، ومنها كأسلوب آخر للتعاون والتضامن منح المساعدات الإنمائية بشروط ميسرة، وهو ما تقوم به الصناديق والمؤسسات الإنمائية العربية (مجموعة التنسيق)، إذ تحتوي قروضها عنصرا للمنع مرتفعا يجنب الدول المدينه الشروط التجارية الأكثر قسوة وأشد عبئا على الموازنات العامة.

ان الحل الأمثل من خلال التكامل الإقتصادي يكمن في تضيق فجوة الموارد وزيادة معدلات الإدخار، عن طريق زيادة الإنتاج والصادرات العربية بتحقيق إستغلال أمثل للموارد وإندماجها وتكاملها. ويعنى ذلك تطبيق التنمية الجماعية العربية والإعتماد على الذات العربية عملا لا قولا من خلال برامج ومشروعات مخططة لفائدة دول المجموعة.

ولا يفوتنا هنا أن نؤكد أن تحقيق تنمية عربية جماعية بالتكامل لا يمكن أن يتم عشوائيا وبدون التخطيط المشترك مع الإلتزام وقبول التضحيات المتبادلة والأعباء الأنية مقابل المردود طويل الأجل، وما يلزم ذلك من حصر الموارد والطاقات وإستغلالها الإستغلال المشترك وقبول المخاطرة أيضا التي قد تترتب علي خطوات واسعة في هذا الاتجاه ، فإن لم يؤخذ في تقديري بأسلوب التخطيط المشترك فإن الإعتداع على الذات العربية سيبقى شعارا أجوفا بعيدا عن الواقع والتطبيق.

والذي يهمننا الآن هو تطوير الموارد وتطوير تقنيات الإستفادة منها عربيا في إطار إحتياجات المجتمعات العربية وأهدافها، وتحقيق أكبر فائض في الموارد المحلية وتوجيهه إلى الإستثمار بما يقلل تدريجيا من الحاجة للإقتراض الخارجي. ومن الأهمية بمكان أن تعتمد البلدان العربية على أسواقها لدعم الصناعات الجديدة، وأن تتعاون مع البلدان الأخرى في مجال التبادل التجاري، سواء مع الدول الصناعية التي يمكن لها أن تعاون دول المجموعة في مجالات التقنية وإستيرادها وتوطينها والتدريب عليها، أو الدول النامية الصاعدة التي تمثل أسواقها مجالات جديدة للتجارة العربية.

إن حماية الصناعات العربية ومساندتها، في إطار ضوابط معقولة، هي جزء من فلسفة التنمية العربية الجماعية وإمتداد لجهود التحرير السياسي والإقتصادي. إن التنمية بهذه المفاهيم تصبح مشروعاً حضارياً للوطن العربي يبشرها بعصر جديد ويكون إمتداداً لحضارتها السابقة بكل جذورها الفكرية والثقافية.

إن التنمية العربية الجماعية تعنى الإعتداع بأقصى درجة ممكنة على الموارد المحلية العربية في تحقيق التنمية وفق رؤية شمولية، وذلك ببناء قاعدة عربية تكنولوجية تكون أساساً لتطوير الإنتاج وسائل الإنتاج والإحتياجات الأساسية، كما تسعى هذه التنمية إلى التوجه نحو إستغلال الموارد لتحقيق الإستفادة المشتركة منها، ولا تنفصل التنمية الوطنية عنها بالضرورة إذا ما أنجزت بمنظور عربي يأخذ في الإعتبار ضرورات التنسيق والتكامل العربي حسب القطاعات ومعطياتها .

ونؤكد في هذا الخصوص على العناصر التالية في التوجه نحو تنمية عربية جماعية تخدم تعزيز الإقتصاديات العربية وقدراتها علي مواجهة الأزمات:

1. قيام تنمية عربية جماعية تتكامل مع جهود التنمية الوطنية التي بحد ذاتها تواجهها مشاكل نقص الإمكانيات وضيق السوق والوضع التنافسي غير المتكافيء والأقل مناعة وقوة تجاه الأسواق العالمية .

2. إستغلال الموارد العربية المتاحة على إختلاف أنواعها ومواقعها وهو ما لا يتوفر إلا جزئياً للتنمية الوطنية.

3. توطين قاعدة علمية تكنولوجية عربية بهدف تعظيم الإنتاج العربي وتحقيق أكبر قدر من الإكتفاء الذاتي والإعتداع العربي على الذات خاصة في المنتجات الأساسية الضرورية.

وبهذا التصور فإن التنمية العربية الجماعية تؤدي إلى بناء قاعدة تقنية وتأمين أكبر قدر ممكن من الإحتياجات الأساسية وزيادة الموارد المحلية وتضييق فجوة الموارد وتقليل درجة الاعتماد على الإقتراض الخارجي تدريجيا، مما يعزز من قدرتها على التصدي للأزمات وبخاصة أزمة المديونية الخارجية وأعباء سدادها (خدمة الدين).

لا نعني بذلك جملة أن الإقتراض الخارجي مرفوض، بل هو في الأساس رافد من روافد التنمية، إذا ما إستغلت تدفقاته لأغراض إنتاجية وليست إستهلاكية، إنما المرفوض أن تصبح المديونية الخارجية وخدمة الدين الخاص بها عبئا معيقا للتنمية، إذا ما كان إستغلال تدفقات الدين في مشروعات غير مجدية أو لأغراض الإستهلاكية. وننوه أيضا أن الجهد العربي الجماعي لزيادة القدرة على التصدي لأزمة المديونية أو للأزمات المالية لا ينعزل عن الجهود التي تبذل وطنيا للإصلاح الإقتصادي وزيادة الادخار.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الدول العربية تقدم العون الإنمائي "المساعدات الإنمائية" الميسر وهو ما يساعد الدول العربية على تنفيذ مشروعات التنمية بتكلفة أقل مع تخفيض الدين وخدمته نتيجة ما يحويه العون من عنصر منح ملموس. وقد بلغ المجموع التراكمي لإلتزامات العمليات التمويلية لصناديق ومؤسسات التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق حتى نهاية عام 2020 نحو 245 مليار دولار، بلغت حصة الدول العربية منها حوالي 52% أي نحو 127.7 مليار دولار .

ومن الجدير بالذكر أن زيادة فاعلية هذا العون، بتعاون كل من الدول المانحة والدول المتلقية لهو أداة ضرورية وفعالة لزيادة قدرة البلدان العربية على مواجهتها للأزمات الأقتصادية المتلاحقة.

وينسحب ما سبق أيضا على الوضع المالي والتغلب على العجزات التي تواجهها البلدان العربية، وعلى سبيل المثال فقد بلغت عجزات الموازنات العربية المجمعة عام 2020 نحو 214.7 مليار دولار وبنسبة حوالي 8.9% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه السنة. وقد تحقق هذا العجزوزاد عما كان عليه في عام 2019 زيادة كبيرة نتيجة إنخفاض إيرادات النفط بنسبة تصل إلى 31.8% في هذه السنة، وإنخفضت الإيرادات العامة للدول العربية بنسبة 18.9% وهو ما كان له تأثير مباشر على التنمية ومخصصاتها وكذلك على حجم العون الإنمائي والمنح. كما أن الأزمات المالية الدولية لها إنعكاساتها على الدول العربية وأقل ما يمكن قوله هو تأثير الأصول المالية العربية في الأسواق الدولية وإنعكاسها على الدول المالكة لهذه الأصول وموازناتها. وهو ما يشير إلى أن الإستثمار المباشر البيئي في الدول العربية وفي ظل خطط وبرامج التكامل الإقتصادي أحد الحلول المجدية على المدى الطويل، إذا ما عملنا سويا لتحسين مناخ الاستثمار وزيادة الثقة وترسيخ الحريات التي يكفلها التكامل في الدول العربية .

يمكن القول أن خبرات مميزة بدأت في التكوين والتراكم لدى الصناديق والمؤسسات العربية العاملة في مجال تقديم وإدارة المساعدات والمعونات الإنمائية. سواء في مجال دراسة وتقييم المشروعات وضوابط المساعدات ومواجهة مشاكل التنفيذ، أو في مجال إدارة هذه التدفقات ومتابعة التنفيذ، ودمج الموارد الخارجية مع الموارد المحلية وبرمجة الإلتزامات وإيجاد أساليب للتعاون بين البلدان العربية والمؤسسات الإنمائية. ولا شك فإن كثيرا من هذه الجوانب يلزم تطويره بصفة مستمرة بحكم حداثة التجارب، ولعل هذا هو من أهم وظائف المعونات بحكم كونها مرشدا لأساليب إدارة وتنفيذ المشروعات ومتابعة مراحل تنفيذها وبرمجة الإلتزامات المترتبة عليها.

كما أنه يمكن للمساعدات الإنمائية أن تؤدي دورا هاما في التنمية وفي تقنين استخدام الموارد المالية الخارجية في مختلف أوجه الانفاق الإنمائي وفي مجالات متعددة نذكر منها:

1- مساهمة المساعدات الإنمائية وضوابط الإستفادة منها في إختيار نوع التقنية المناسبة، ودمج الموارد الخارجية والداخلية لصالح التنمية والإعتماد بأقصى درجة ممكنة على الذات تنمويا.

2- تنامي دور المساعدات الإنمائية والمعونات في بناء وتنمية القدرات والكفاءات البشرية ، وبناء وتعزيز الأطر المؤسسية القادرة على إدارة التنمية، وخاصة من خلال توطين التقنية ونقل المعرفة الفنية وإكتساب قدرات جديدة.

3- دعم التوجه نحو إنشاء وتطوير المشروعات العربية المشتركة مما يعمق العلاقات الإقتصادية العربية البينية، ويشمل ذلك مشروعات الربط الكهربائي والطرفي ووسائل الإتصالات والمشروعات الإنتاجية الهامة.

4- قيام المؤسسات التمويلية بدور أكبر كمستشار في شؤون التخطيط والسياسات الإقتصادية والمالية، وهو ما يتطلب وجود هامش معقول من قبل الجهات المتلقية لإمكانيات الحوار والتفاعل مع الجهات المانحة. ولا شك أن هناك مجال واسع لإستفادة المؤسسات الوطنية من خبرات الصناديق والمؤسسات التمويلية من عملها في مدى جغرافي وقطاعي واسع والإستفادة من تجارب الآخرين.

5- يزيد من فاعلية دور المساعدات الإنمائية البرمجة المسبقة للمشروعات المستفيدة وتنسيقها من منظور تكاملي، ويساعد ذلك صناديق ومؤسسات التمويل في وضع برامجها لدراسة وتقييم وتمويل المشروعات وجدولة تنفيذها .

6- تزداد أهمية المساعدات الإنمائية الميسرة ودورها في التنمية، كأحد حلول مواجهة أزمة المديونية الخرجية، وهذا الجانب يجعل من قضية أولويات إختيار المشروعات مسألة أكثر أهمية في دور وفاعلية العون الإنمائي. وإن كانت الأولويات وتحديدها هي من صلب إختصاصات الدول المتلقية، إلا أن العون

يصبح أكثر جدوى ونفعا كلما كان إختيار المشروعات يستند إلى معطيات موضوعية ووجهت الإستثمارات إلى أكثر المشروعات جدوى إقتصادية وإجتماعية، لتطوير وإستغلال الموارد المتاحة وخلق فرص إنتاجية ومصادر جديدة للدخل مع عدالة توزيعه أخذاً في الإعتبار عامل التنمية المكانية والجغرافية في الحسابان.

7- ستؤدي المساعدات الإنمائية دورها الحقيقي في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات إذا ما ساهمت في إعادة هيكلة الإقتصاد إنتاجياً، وهو ما لا تحققه معونات ومساعدات دعم الموازنات الجارية التي لا تعدو عن كونها مسكنات قصيرة الأجل.

8- إعطاء أهمية للمساعدات الإنمائية ودورها في الدول العربية الأقل نمواً بالنظر للأهمية النسبية الأكثر للعون الإنمائي في هذه البلدان، بسبب زيادة نسبة المساعدات إلى حجم الإستثمارات وخاصة المكون الأجنبي منها. والإمكانيات الواسعة للتنمية في تلك البلدان لصغر القاعدة الإنتاجية إضافة إلى ضعف قدرتها على تحمل أعباء الدين الخارجي وخدمته وخاصة لو أتى هذا الدين من مصادر تجارية.

9- إستنباط صيغ جديدة وملائمة للأطراف ذات العلاقة لوصول العون الإنمائي بشروط مناسبة إلى مؤسسات القطاع الخاص لتوسيع دوره في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

10- يرتبط دور المساعدات الإنمائية وفعاليتها بمدى كفاية تلك المساعدات ومناسبتها لتكلفة المشروع، كما أن تبسيط الإجراءات لتحويل الإلتزامات إلى مدفوعات والتخفيف من شروط العون الإنمائي كلما ساهم ذلك في رفع درجة الإستفادة منه. ومن زاوية أخرى يقع على البلدان المستفيدة تطوير إدارة الموارد الخاجية وتكييف السياسات الإقتصادية الكلية المتصلة بالأسعار والضرائب والتجارة الخارجية بصورة داعمة لبرامج الإستثمار إضافة إلى دقة متابعة المشروعات وإزالة عوائق تنفيذها وتخفيض تكلفتها كلما أمكن ذلك.

11- تطوير دور التنسيق بين المؤسسات التمويلية المانحة ببلورة رؤية مشتركة وأساليب موحدة لدعم برامج التمويل للدول العربية وجدولة ذلك زمنياً وقطاعياً لمشروعات محددة تقتضيها التنمية العربية. وخلق حوار مع الدول المتلقية المستفيدة لجعل التمويل أكثر إنسجاماً مع إحتياجات هذه الدول وبما يوفر محفلاً من شأنه أن يضمن مزيداً من الشفافية والنقاء والتأثير الإيجابي لعمليات العون الإنمائي.

12- تظهر المؤشرات الحاجة إلى توسيع دور صناديق ومؤسسات التمويل العربية في التنمية العربية بسخ مساهمات أكبر لتمويل وإنجاز المشروعات في قطاعات البنى التحتية والإنتاج، وإزاء ذلك فمن الإنصاف والمهم قيام الدول المتلقية بسداد التزاماتها في مواعيدها للصناديق ومؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية بما يمكنها من إعادة تدوير مواردها المالية، إضافة إلى تطوير الإمكانيات المالية لهذه الصناديق والمؤسسات وإستحداث قنوات تمويل جديدة.

إن عملية التنمية ذات مسار طويل ولا يتحقق التطوير والتحسين قفزة واحدة وإنما عن طريق الإستمرارية وتراكم الإستثمارات مع صحة السياسات الإقتصادية وتوجيهها وتطبيقها، وإذا ما وجهت الموارد إلى زيادة إمكانات الإنتاج وبعثت عن تمويل نفقات إستهلاكية ومظهرية .

ولا شك أن للسياسات الإقتصادية المعنية بزيادة إمكانيات التصدير والموارد الوطنية من النقد الأجنبي والتكامل والتعاون الإقليمي بالإعتماد الجماعي علي الذات دورا رئيسيا في دعم الهيكل الإقتصادي مما يتيح مجالا أكبر لفاعلية ودور العون الإنمائي والقدرة على الإستفادة منه والوفاء بالتزاماتها، مما يدعم ويزيد من مناعة إقتصاديات الدول العربية وقدرتها على مواجهة الأزمات.

ونختم هذه الورقة بما جاء في مقدمتها "ان التكامل الاقتصادي العربي ليس موضوعا اختياريا لحكومات الدول العربية، بل ان ترك هذا الخيار الأوحده قد يكون تفريطا في مستقبل الدول العربية"

أهم المراجع

- 1-الأمانه العامة لجامعة الدول العربية-الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإحتماعي-صندوق النقد العربي-منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط- التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة.
- 2-صندوق النقد الدولي-إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى2011 -دول مجلس التعاون الخليجي تعظيم النتائج الإقتصادية في إقتصاد عالمي يسوده عدم اليقين.
- 3-مركز دراسات الوحدة العربية -د الإمام محمد محمود-تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي ديسمبر 2004.
- 4-البيلاوي حازم- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية-الإقتصاد العربي في عصر العولمة 2003.
- 5-صندوق النقد العربي- البريكان سعود-البلبل علي-الكراسنه إبراهيم-التكامل الإقتصادي العربي التحديات والآفاق2005.
- 6- الزقلعي عبد الحميد-العمل الإقتصادي العربي المشترك وقضايا العولمة -مجلة بحوث إقتصادية عربية السنة الثالثة عشرة 2006.
- 7-الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية-تحرير محمود سعد حافظ-الإقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين -أعمال المؤتمر العلمي الخامس نوفمبر1998.
- 8-الزقلعي عبد الحميد- دورصناديق ومؤسسات التنمية العربية في تمويل التنمية العربية 1998-2007- مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد45 عام 2009-
- 9-الحمد عبدالطيف-المداخل الإقليمية للتكامل الإقتصادي العربي تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية – المؤتمر الحادي عشر لإتحاد الإقتصاديين العرب أكتوبر 1989.
- 10-حسن عبدالرزاق-المعوقات الأساسية للعمل الإقتصادي العربي المشترك-المعهد العربي للتخطيط بالكويت الحلقة النقاشية العاشرة نوفمبر 1986-إبريل 1987.
- 11-الزقلعي عبد الحميد - وزارة الإقتصاد بليبيا -محاضرة عن التكامل الإقتصادي العربي -المهرجان الثاني للشباب العربي يوليو 1975.

- 12- زروق جمال الدين-مقارنه بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة-صندوق النقد العربي 2011.
- 13-جامعة الدول العربية -الأمانة العامة-مؤتمر القمة الحادي عشر نوفمبر1980-ميثاق العمل الإقتصادي القومي
- 14-جامعة الدول العربية-الأمانة العامة-إستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك منطلقاتها أهدافها أولوياتها برامجها آلياتها-وثائق إقتصادية تونس 1982.
- 15-عبدالمعزم هبة -صندوق النقد العربي2012- أداء الإقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين :ملاحح وسياسات الإستقرار.
- 16-قرم جورج-التبعية الإقتصادية مأزق الإستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي-دار الطليعة ببيروت 1980.
- 17-عزيز محمد-فصول في التكامل الإقتصادي الغربي،الإشترافي،اللاتيني،العربي-منشورات جامعة قاريونس كلية الإقتصاد 1982.
- 18-الشامسي نجيب عبدالله-الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي نوفمبر 2008- السوق الخليجية المشتركة نموذج للتكامل الإقتصادي .
- 19-المناعي جاسم-صندوق النقد العربي 2003-التحديات أمام الإقتصاديات العربية .
- 20-الصندوق العربي للإئماء الإقتصادي والإجتماعي،البنك الدولي-تحرير قبرصي عاطف إبريل 2012- الأمن الغذائي والمائي في الدول العربية -مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- 21-يموت عبدالهادي-الإقتصاد العربي والشرق أوسطية- معهد الإنماء العربي1997.
- 22-البيلاوي حازم-صندوق النقد العربي 2009-الأزمة المالية العالمية وتداعيتها علي الإقتصاديات العربية .
- 23-الصندوق العربي للإئماء الإقتصادي والإجتماعي ،صندوق النقد العربي،صندوق النقد الدولي،البنك الدولي-سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية-الندوة السنوية الرابعة عشر نوفمبر 2002 تحرير البيلاوي حازم.
- 24-هلال علي الدين- منتدى الفكر العربي عمان/الأردن -تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم إبريل 1986.
- 25- جامعة الدول العربية الإدارة الإقتصادية،الأمانة العامة لإتحاد الإقتصاديين العرب-المؤتمر القومي لإستراتيجية العمل الإقتصادي المشترك-بغداد 1978.

26-الزقلي عبدالحميد - مشكلة الديون الخارجية للبلدان العربية ومنطلقات مواجهتها – الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي 1986.

27-المناعي جاسم-صندوق النقد العربي نوفمبر 2009- النظام الإقتصادي والمالي ما بعد الأزمة.

28-زروق جمال الدين-صندوق النقد العربي 2011-الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها علي إقتصادات الدول العربية.

29-مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية 1977-الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة.

30-المؤسسة العربية لضمان الإستثمار تقرير مناخ الإستثمار 2004، ونشرة ضمان الإستثمار أعداد مختلفة.

31-الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي،صندوق النقد العربي، دور الدولة في البيئة الإقتصادية العربية الجديدة-وقائع ندوة 1997.

32-مركز دراسات الوحدة العربية،التكامل الإقتصادي العربي:الواقع والآفاق 1998.

33-Mustapha Rouis and Steven R Tabor ,Regional Economic Integration in the Middle East and North Africa Beyond trade Reform-The World Bank 2013.

34-United Nations Conference On Trade And Development(UNCTAD)-World Investment Report 2005.

35-OECD,Trade Liberalization ,Global Economic Implications.

36-ESCWA,Arab Economic Integration Effort :Acritical Assessment,1999.